جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

دور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية التشاركية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص: دولة ومؤسسات

من تقديم الطالبتين:

- **بولعبايز هاجر**
- **سرداني ريان**

تحت إشراف:

د/ يزلي خالد

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د/ غواس حسينة	أستاذ محاضر	رئيس
د/ يزلي خالد	أستاذ محاضر	مشرف ومقرر
أ/ صافي عبد الله	أستاذ مساعد	مناقش

دورة 2024-2025

شكر وتقدير

قال الله تعالى: "وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"(سورة هود، الآية 88)

الحمد لله الذي علم الانسان ما لم يعلم، ووفقنا لإتمام هذه الخطوة من مسيرتنا العلمية.

وها نحن نلامس نهاية الرحلة، نخط آخر خطواتنا في دروب الحياة الجامعية، ويأبى القلب إلا أن يقف لحظة تأمل، ويعود فيها البصر إلى تلك السنوات التي انقضت بين جدران الجامعة، حيث كبرنا بالعلم، ونضجنا بالفكر، وتفتحت فينا آفاق الأحلام. وقبل أن تودعنا الأيام التي صاغت ملامحنا، لا يسعنا إلا أن نرفع أكف الامتنان، ونهدي أصدق مشاعر الوفاء، إلى من حملوا مشعل النور وغرسوا فينا بذور العلم.

إلى أساتذتنا الأفاضل وأخص بالتذكير وجزيل الشكر:

الأستاذ يزلي خالد

الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة، ولم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة فجزاه الله عنا كل خير.

وكذلك نتقدم بخالص الشكر وعميق الامتنان إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث، وخصنا بعطاءه الكريم، سواء بالكلمة الموجهة أو المعلومة القيمة أو اليد الممتدة بالعون، فلولا دعمهم لما اكتملت هذه الصفحات ولا نضجت أفكارها بهذا الشكل.

الإهـداء

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه" سورة الأحقاف الآية15

حمدا وشكرا لخالقي عدد ما غمرتني به نعمه، فلولاه ما ثبتت الخطى، ولا أزهر الأمل في قلبي.

برحمته اتسع صدري وبلطفه بلغت مالم أكن أرجو، بذكره تطمئن القلوب وبتوفيقه تشرق الدروب.

لا يخيب من دعاه، ولا يرد من رجاه. فله الحمد مادامت الروح تهفو إليه، وما ضل في القلب نبض يعرف الشكر ويفيض امتنانا.

وإن كان من نور أضاء دربي، فهو دعاء والدين

إلى من غرسا في قلبي حب العلم، إلى من كان دعاؤهما نبراس طريقي ووقود رحلتي

إلى نبع الحنان وصوت الدعاء الدافئ والدتي الغالية "عريفة"

إلى رمز العطاء وسندي حين تضيق السبل والدي العزيز "عبد الرحمان"

إلى روحي التي تعثرت ونهضت، قاومت وأكملت ووصلت.

إلى من كنتم سندي حين ضاق الطريق وفرحي حين أزهرت الأيام إخوتي "عمر سلمى أحمد مروة أسماء"

إلى دفئ عائلتي كبارا، صغارا، أخص جدتي الحبيبة فاطمة وعمتي صليحة وابنتا أختي جمانة وجوري لكم مني كل الحب والامتنان

إلى من سيكون السند والمرافق في رحلة العمر "جلال"

إلى رفيقة رحلة العلم صديقتي ريان

إلى كل زملائي وزميلاتي طلبة السنة الثانية ماستر دولة ومؤسسات دفعة 2024-2025

بكل حب وامتنان، أهدي ثمرة جهدي إلى كل من عرفني ومنحني من قلبه مودة ورحمة.

وفي الأخير أرجو من الله أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وعلما ينتفع به.

هاجر

الإهـداء

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب سورة هود الآية 88

إلى ربي الذي لم يخذلني يوما وكان معي في كل ضعف وقوة في كل دعاء ودمعة وأمل

إلى نفسي التي سعت صبرت واصرت على النجاح افتخر بك اليوم لأنك لم تستلمي فهذا التخرج هو ثمرة تعبك وهو اول الغيث

والى من كانوا الدافع الأول، والسند الأعظم بعد الله

إلى امي التي لا يكفيها عمرا من الشكر، لأنها غرست في القوة بحنانها

وإلى أبي الذي كان لي ظلا من الأمان ومن كان حضوره قوة، وصمته حكمة لك مني هذا الفخر فأنت أول معلمي وأعظم أبطالي جعل الله هذا الإنجاز تاجا على رأسكما ورضا في قلبكما

إلى إخوتي وأخواتي أنتم سندي وضياء دربي بحبكم تشجعت، أنتم فرحي وحماسي ونجاحي هذا ثمرة بحبكم ودعواتكم لكم منس أسمى معاني الامتنان

إلى بهجة عائلتنا ابنة أختي الغالية

إلى من جمعني الله به قلبا وروحا إلى زوجي الذي كان لي رفيقا صامدا في درب الحياة شكرا لوجودك الدائم الذي كان اقوى من أي دعم

إلى رفيقة الدرب والمواقف صديقتي هاجر

لكم جميعا اهدي هذا العمل بقلبي، فأنتم السبب في كل نجاح تحقق، وفي كل خطوة تمضي نحو المستقبل فنجاحي ليس لي وحدي، بل هو أنتم وفيكم يكتمل.

ريان

مقدمـــة

مقدمـــة

تصاعد دور الفاعلين غير الحكوميين بشكل ملحوظ في الشأن العام، لاسيما في ظل التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها المجتمعات المعاصرة، وما رافقتها من دعوات متصاعدة نحو توسيع فضاءات المشاركة الشعبية وتكريس مبادئ الديمقراطية التشاركية، ولم يعد اتخاذ القرار العام حكرا على مؤسسات الدولة وحدها، بل أصبح يتطلب انخراط أطراف متعددة في صياغته وتنفيذه، بما يضمن الاستجابة لحاجات المواطنين وتطلعاتهم، وفي هذا السياق برزت أدوار متعددة ومتكاملة بمختلف الهيئات والتنظيمات التي تنشط خارج نطاق السلطة الرسمية، سواء في المجال السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي، حيث ساهمت في الدفع نحو تحقيق التوازن بين الدولة والمجتمع وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، كما أن اسهامها الفعال في قضايا التنمية ونشر الوعي والدفاع عن الحقوق والمصالح، شكل ركيزة أساسية في بناء نموذج ديمقراطي تشاركي يقوم على الحوار والتكامل بين مختلف الفاعلين.

فالمجتمع المدني يعتبر أحد الفواعل الأساسية في ترسيخ مبادئ الديمقراطية التشاركية باعتباره مجموعة من المنظمات الطوعية الحرة والمستقلة عن الدولة تشغل المجال العام وتقع بين الأسرة والدولة وتكون العضوية فيها بطريقة اختيارية خدمة ودفاعا عن المصالح العامة، دون أن تسعى إلى تحقيق وتعزيز الديمقراطية التشاركية، فيعتبر المجتمع المدني إلى جانب الديمقراطية التشاركية عنصرين أساسين في بناء نظام سياسي جيد، فهو دليل على وجود الحريات التي تولد الفعالية السياسية القائمة على منطق التكامل بين المواطن والسلطة، باعتبار أن الديمقراطية التشاركية هو نظام يمكن المواطنين من المشاركة في صنع القرارات السياسية التي تهمهم، عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات القائمة والمشكلات المطروحة. وهذا يتطلب تنظيم المواطنين في هيئات وجمعيات تتولى عملية الاتصال وتعمل على بلورة الاحتياجات والمطالب، لهذا فالديمقراطية التشاركية بحاجة لمجتمع مدني باعتباره العنصر الأساسي للنهوض بأي تنمية وترقية التشاركية. وعلى قدر فاعلية المجتمع المدني ونشاطه تعطي الديمقراطية التشاركية ثمارها وتؤدي دورها في النظام السياسي. فبفضل الديمقراطية التشاركية أصبح المواطن شريكا للإدارة في صنع القرار بعدما كانت الإدارة تتخذ القرار بصيغة انفرادية،

فتحول الفرد من مواطن سلبي لديه فقط الحق في الانتخاب إلى مواطن إيجابي يشارك في صنع القرارات المتعلقة بتسيير شؤونهم العامة ومراقبة وتقويم مدى تنفيذ هذه القرارات.

ويمكن النظر إلى أهمية موضوع الدراسة " دور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية التشاركية" من خلال إظهار الدور الحيوي للمجتمع المدني الذي يعد من بين اهم الركائز الأساسية والفعالة في الحياة العامة حيث أثبت وجوده وفعاليته الملحوظة على المستوى المحلي.

حيث تبرز الأهمية العملية للموضوع باعتبار أن المجتمع المدني فاعلا أساسيا في ترسيخ الديمقراطية التشاركية من خلال أدوار ويشارك في وقفات سلمية للتعبير عن مطالب المجتمع كما يقدم المساعدات للفئات الهشة من خلال الأزمات، مما يعكس بعده الإنساني. إضافي إلى ذلك يساهم في التنمية المحلية عبر دعم المبادرات المجتمعية. هذه الأدوار المتعددة تجعله حلقة وصل مهمة بين المواطن والدولة، تعزز من المشاركة الفعلية في الفضاء العام.

لقد واجهتنا عدة صعوبات خلال فترة إنجاز هذه المذكرة لعل أهمها هو:

- صعوبة التنقل واللقاء.
- ضيق الوقت للإلمام بجميع عناصر البحث.

وقد ساهمت مجموعة من الدوافع والأسباب التي دفعتنا للبحث عن هذا الموضوع، منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي، أما الأسباب الموضوعية فتمثل أساسا في: الدور المحوري الفعال للمجتمع المدني في المنظومة المجتمعية باعتباره شريكا أساسيا في تحقيق التنمية وترسيخ مبادئ الديمقراطية والمواطنة.

أما الأسباب الذاتية التي تدخل ضمن ميولاتنا وقناعاتنا الشخصية بأهمية هذا الفاعل في بناء الدولة إيمانا بالدور الذي يمكن أن تقوم به منظمات المجتمع المدني في الوقت الحالي وأكثر في المستقبل.

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

التذكير بأن المجتمع من بين أهم الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة وأهداف أخرى تمثلت في:

- التعريف بالمجتمع المدني وأصلها التاريخي في الجزائر.
- توضيح العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية.
- إبراز الصعوبات التي تواجه المجتمع المدني.

انطلاقا مما سبق فإن إشكالية الموضوع تدور حول:

مامدى فعالية المجتمع المدني في تجسيد الديمقراطية التشاركية وصناعة القرار العمومي؟

ويتفرع من هذه الاشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- كيف تبلور مفهوم المجتمع المدني عبر العصور؟
- في أي حدود يمكن للمجتمع المدني أن يسهم في إرساء الديمقراطية التشاركية؟
- ماهي الآليات التي يعتمدها المجتمع المدني لتفعيل الديمقراطية التشاركية؟

ونظرا لطبيعة الإشكالية المطروحة سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي في تعريف المجتمع المدني وعناصره، وأيضا اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال تحليل بعض النصوص القانونية التي تخص الموضوع من أجل الإلمام بكل ما يتعلق بالمجتمع المدني والديمقراطية التشاركية. وللإجابة على الإشكالية المطروحة وتساؤلاتها الفرعية، سيتم تقسيم هذه الدراسة على فصلين سيكون الأول الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني و الديمقراطية التشاركية وذلك بالتطرق إلى ماهية المجتمع المدني(المبحث الأول) ثم الديمقراطية التشاركية دراسة في المفهوم (المبحث الثاني)، في حين سيكون الفصل الثاني مخصص لدراسة مقاربة تأثير المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية حيث تناولنا مقاربة تدخل المجتمع المدني في الديمقراطية التشاركية(المبحث الأول)، في حين سيكون مساهمة المجتمع المدني في تجسيد الديمقراطية التشاركية(المبحث الثاني).

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والديمقراطية التشاركية

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والديمقراطية التشاركية

يعرف مصطلح" المجتمع المدني" منذ الثمانينات من القرن العشرين عودة قوية إلى ميدان النظرية السياسية بل والنظرية الاجتماعية على وجه العموم، وهو يستخدم للإشارة إلى فئات اجتماعية تعبر عنها هياكل جمعوية، يفترض أن يتوفر فيها مقدار ما من التجانس، ونظرا للطابع الاشكالي الذي ينطوي عليه هذا المصطلح ستسعى الدراسة في الفصل الأول إلى محاولة تحديد الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني من خلال تتبع تطوره وتشكله كمفهوم له امتداداته السابقة في الفكر السياسي والفلسفي الغربي، حيث خضع لسيرورة تطور تاريخي كانت ذات تعبيرات واستخدامات ليس لها مضمون موحد لأنها تأتي في سياق متغير بنيويا وتاريخيا.[1]

من هنا كان الاهتمام منصبا على معرفة تاريخية المفهوم وتحديد مرتكزاته المعرفية والأيديولوجية ومعرفة التطورات الدلالية التي شاهدها، والتوقف عن الرهانات النظرية والتوظيفات الأيديولوجية والآفاق المعاصرة.

وسيتم دراسة هذا الفصل من خلال مبحثين نتناول في الأول ماهية المجتمع المدني، أما المبحث الثاني فخصص للديمقراطية التشاركية دراسة في المفهوم.

[1] شريفي محمد رضا، "مؤسسات المجتمع المدني ودورها في التنمية السياسية في الجزائر ولاية سعيدة نموذجا"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، الجزائر، ص10.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والديمقراطية التشاركية

المبحث الأول: ماهية المجتمع المدني

نسعى من خلال هذا المبحث إلى تبيان التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني، ومعالجة أهم الأفكار والأطر النظرية التي اهتمت بهذا المفهوم (كمطلب أول) مع الإحاطة ببعض مقتضيات هذا المفهوم التطور وتشكل المجتمع المدني (كمطلب ثاني).

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني وتطوره

ليس من السهل الوقوف أمام فكرة المجتمع المدني ولا حتى تحديد معالمه نتيجة الاختلافات الحاصلة بشأنه. كون مفهوم المجتمع المدني ضبابي ومطاط بحيث لا يوفر بسهولة قدرا كبير من الدقة. إذ ليس كافيا وصفه بأنه ميدان وسيط للاتحادات الطوعية المدعمة بمعايير الجماعة، ذلك لأن العديد من المنظمات مدمرة للسلوك المدني والعديد من المعايير المحلية آكلة للديمقراطي، ومع ذلك يمكن التقرب من هذا المفهوم لإعطائه بعض وجهات النظر حول فكرة المجتمع المدني وقد مر هذا المفهوم بمراحل تطويرية هامة، عكست التحولات الفكرية والسياسية التي عرفتها المجتمعات البشرية وانطلاقا من هذه الأفكار تناولنا مفهوم المجتمع المدني وخصائصه (كفرع أول) والتطور الدستوري للمجتمع المدني في الجزائر (كفرع ثاني).[1]

الفرع الأول: مفهوم المجتمع المدني

البند الأول: تعريف المجتمع المدني

المجتمع المدني "هو مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف". وهو مجموعة من التنظيمات كل تنظيم فيها يظُم أفرادًا أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم او ينْضمون إليه فيما بعد. وقد تتغير شروط العضوية وحقوقها

[1] نور الدين حاروش، "تطوير علاقة البرلمان بالمجتمع المدني، البرلمان المدني؟؟"، مجلة المفكر، العدد العاشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص138.

وواجباتها فيما بعد ولكن يبقى أن هناك "تنظيماً". وهذا التنظيم الرسمي أو شبه الرسمي، هو الذي يميز "المجتمع المدني" عن المجتمع عموماً وهو ركن أخلاقي سلوكي، وينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين وعلى حق الاخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة، أي بقيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية، وهي قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي. [1]

يعرف المجتمع المدني بأنه المنظمات المستقلة عن الدولة والتي تقوم بنوع من الخدمة في المجتمع، مثل: الجمعيات الأهلية والخيرية والتي هي معارضة لهيمنة الدولة عن المجتمع وأيضا هو مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف" هذا ما عرفه الدكتور سعد الدين إبراهيم. [2]

كما أشار البعض على أنه العصا السحرية التي تُستخدم لحل العديد من المسائل السياسية: "فهو الرد على سلطة الحزب الواحد في الدول الشيوعية بإيجاد مرجعية اجتماعية خارج الدولة، وهو الرد على سيطرة اقتصاد السوق على الحياة الاجتماعية والتقليدية فيه، من جهة أخرى".[3]

يعرفه أيضا أحد الأساتذة بأن المجتمع المدني "شبكة الاتحادات الطواعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة وعن الجماعات الأولية، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء

---

[1] سعد الدين إبراهيم، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين"، منيرة أحمد فخرو، دار الأمين للنشر والتوزيع، مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية، القاهرة، مصر، ص5.

[2] يمينة حناش، "دور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية"، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد2، المجلد11، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2019، ص172.

[3] محمد أحمد علي مفتي، "مفهوم المجتمع المدني، المجتمع المدني 2"، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1714-1435، ص14،13.

الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها. [1]

ويعرفه البنك الدولي بأنه عدد من المنظمات الغير رسمية والغير حكومية التي تعتمد على النهوض والاهتمامات والقيم الخاصة بالأشخاص المنظمين إليها وتكون معتمدة عللا أسس خيرية، أخلاقية، دينية، علمية وثقافية. وتلك المنظمات والمؤسسات التي أُسست على يد أفراد أو جماعات ذات طابع إنساني. [2]

ويشير تعريف المجتمع المدني من منظور الجمعيات في قانون تأسيس الجمعيات الجزائري رقم 12-06 في مادته الثانية على أنه "تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون، تجمع أشخاص طبيعيين و/ أو معنويين هي أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة. ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني". [3]

إن للمجتمع الإسلامي دورا أساسيا في مراقبة السلطة وتحقيق التوازن في الحياة السياسية والاجتماعية، استنادا بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية على تعزيز ثقافة النصيحة ومواجهة الظلم. ويتضح ذلك في حديثه صلى الله عليه وسلم:" الدين النصيحة"، وقد شجعت النصوص الإسلامية على تقديم النصيحة للسلطة ومواجهة الظلم، واعتبرت ذلك من أعلى درجات الجهاد. كما يقوم المجتمع المدني الإسلامي على احترام التعددية والاختلاف في الآراء ويعترف بالتنوع في المجالات الدينية والسياسية والاجتماعية، مما ساهم في نشوء مؤسسات مدنية متعددة كالجماعات المهنية والمذاهب الفقهية والتنظيمات السياسية.[4]

---

[1] بركات كريم، "مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، كلية الحقوق والعلوم التجريبية، جامعة بومرداس، الجزائر،2005، ص15.

[2] سعيدي السعيد، "دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية"، مجلة المفكر، العدد 2، العدد 2، المجلد 16، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، (2021)، ص404.

[3] المادة 2 من القانون 12-06 المؤرخ في 21 صفر1433 الموافق 15 يناير2012، المتضمن قانون تأسيس الجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد2، الصادر بتاريخ 15يناير 2012.

[4] بركات كريم، المرجع السابق، ص12،13.

البند الثاني: خصائص المجتمع المدني

"يتميز هذا المفهوم عن غيره من المفاهيم بمجموعة من الخصائص التي تمنحه طابع خاص بما يميزه عن غيره من المؤسسات والمفاهيم الأخرى المشابهة له كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط وغيرها، ومن اهم الخصائص نجد:

- **العمل التطوعي**: تعد هذه الميزة من اهم الميزات التي تميزه عن غيره من المؤسسات إذ نجد أغلب مؤسسات المجتمع المدني تقوم بأعمال خيرية وتطوعية لفائدة مختلف شرائح المجتمع دون أي مقابل مادي.

- **التنظيم:** المجتمع المدني المنظم وهو بذلك يختلف عن المجتمع بشكل عام إذ أن يجمع ويخلق نسقا من المنظمات أو المؤسسات التي تعمل بصورة منهجية.

- **الشفافية والمصداقية:** بحيث يجب أن تكون رؤية وأهداف منظمات المجتمع المدني ومصادر تمويلها واضحة ومشروعة مع ضرورة وجود آلية واضحة لمساءلة ومحاسبة الهيئات القيادية لتلك المنظمات من قبل هيئاتها العامة." [1]

- **الاستقلال:** ويقصد به أنْ لا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها، والملاحظ أن معظم مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي تخضع للحكومات بدرجة أو بأخرى، في حين أنَّ أي سلطة مدنية لا يمكن أن تنمو وتستمر من دون أن تحتفظ بحد أدنى من الاستقلال الذي يُتيح لها أن تُقيم رهانات خاصة تتأسس عليها علاقات اجتماعية متميزة. [2]

---

[1] تكوك خيرة، "الديمقراطية التشاركية كآلية لترقية أداء الجماعات الإقليمية دراسة مقارنة: الجزائر–تونس"، (مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2024، ص172،171.

[2] أحمد شكر الصبيحي، " مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص33.

الفرع الثاني: التطور الدستوري للمجتمع المدني في الجزائر

البند الأول: التطور الدستوري قبل 1996

أولا: دستور 1963

إن بعد المصادقة على الدستور الأول للدولة 1963 بقي العمل بقانون الجمعيات الفرنسي لسنة 1901، ولكن الأمر كان شكليا من أجل العمل على تدعيم الوحدة الوطنية والحفاظ على شرعية المؤسسات المنشأة حديثا، حيث نصت المادة 19 منه على أن حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير ومخاطبة الجمهور مضمونة، من جهة أخرى قيدت المادة 22 هذا الحق من خلال فرض شروط صارمة للسماح بعمل الجمعيات منها، ألا يتم استغلال الحقوق المنصوص عليا في المادة 19 للمساس باستقلال الأمة وسلامة التراب الوطني في إطار النهج الاشتراكي المعتمد في ظل الحزب الواحد. [1]

ثانيا: دستور 1976

فقد اعترف دستور 1976 في المادة 56 التي تنص على حرية إنشاء الجمعيات معترف بها، وتمارس في إطار القانون لكنه كان أقل تحررا من الدستور السابق الذي ضمن الحق وأكثر من ذلك ما نصت عليه المادة 73 منه على أنه يحدد القانون شروط اسقاط الحقوق والحريات الأساسية لكل من يستعملها قصد المساس بالدستور، أو بالمصالح الرئيسية للمجموعة الوطنية، أو بوحدة الشعب والتراب الوطني، أو بالأمن الداخلي والخارجي للدولة، أو بالثورة الاشتراكية. [2]

---

[1] دستور 1963 الصادر بموجب إعلان 10سبتمبر 1963، والموافق عليه في استفتاء شعبي يوم 8سبتمبر 1963، الجريدة الرسمية عدد64، سنة 1963.

[2] الأمر رقم 76-97 المؤرخ في 30 ذي القعدة 1390 الموافق 22 نوفمبر 1976، يتضمن اصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد94 الصادر بتاريخ 24 نوفمبر 1976.

ثالثا: دستور 1989

كرس هذا الدستور1989 التعددية الحزبية والانفتاح الديمقراطي من خلال نص المادة 39 التي ضمنت هذا الحق بنصها أن:" حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطنين" ووسعت المادة 40 من هذا الحق ليمتد للجمعيات السياسية أي الاعتراف بالتعددية الحزبية، وبذلك أصبع يحق للمواطنين تكوين الجمعيات والأحزاب السياسية والإنظام إليها بكل حرية وهو الأمر الذي تم بشكل مكثف وواسع. [1]

البند الثاني: التطور الدستوري بعد 1996

أولا: دستور 1996

إضافة إلى المكتسبات التي تحققت بموجب دستور 1989 أضاف التعديل الدستوري لسنة 1996 توسيعا لنشاط الجمعيات من خلال نص المادة 33 التي جاء فيها أن " الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان وعن الحريات الفردية والجماعية، مضمون".[2] ويقصد بدالك أن الدستور يعترف بحق كل مواطن وكذلك الجمعيات والمنظمات في الدفاع السلمي والقانوني عن الحقوق والحريات مثل حرية التعبير، وحرية التظاهر، وحقوق الإنسان بوجه عام، وتؤكد هذه المادة علة أن المشاركة في حماية هذه الحقوق ليست فقط حقا بل هي أيضا شكل من أشكال المواطنة الفعالة التي يضمنها القانون ما يرسخ مبدأ أن الدولة ليست الجهة الوحيدة المكلفة بحماية الحقوق بل إن للمجتمع المدني والافراد دورا محوريا في ذلك في إطار احترام القانون والنظام العام.[3] كما نص في المادة 43" حق إنشاء الجمعيات مضمون تشجيع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية يحدد القانون شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات الحق في الدفاع عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان وعلى أن الحريات الفردية والجماعية مضمونة".

---

[1] المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 22 رجب عام 1409 الموافق 28 فبراير1989، يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير 1989، الجريدة الرسمية العدد 9 الصادر بتاريخ 1مارس1989.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 26 رجب 1417 الموافق ل 7 ديسمبر 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية العدد76 الصادر بتاريخ 8ديسمبر1996.

[3] مخلوفي خضرة، "مؤسسات المجتمع المدني لحماية حقوق الإنسان"، أستاذ محاضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر، ص20.

ثانيا: التعديل الدستوري سنة 2016

حافظ على نفس النهج الذي وجد في دستور 1989 وتعديل 1996 حيث حافظ على نفس المواد السابقة (المواد 48-52-54) وأضاف في المادة 50 التي تنص على " أن حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية وعلى الشبكات الإعلامية مضمونة ولا تقيد باي شكل من أشكال الرقابة القبلية لا يمكن استعمال هذه الحرية للمساس بكرامة الغير وحرياتهم وحقوقهم،

نشر المعلومات والأفكار والصور والآراء بكل حرية مضمون في إطار القانون واحترام ثوابت الأمة وقيمها الدينية والأخلاقية والثقافية.

لا يمكن أن تخضع جنحة الصحافة لعقوبة سالبة للحرية." [1]

التعديل الدستوري لعام 2020

أثار التعديل الدستوري لسنة 2020 مسألة جديدة لم تعالجها الدساتير السابقة، وذلك استجابة لمطالب الحراك الشعبي فيفري 2019، بعدما اعترف في ديباجته بأن المجتمع المدني شريك فعال للدولة في تسيير الشؤون العمومية، فأنشأت المادة 213" المرصد الوطني للمجتمع المدني هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية يقدم المرصد آراء وتوصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني يساهم المرصد في ترقية القيم الوطني والممارسة الديمقراطية والمواطنة يشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية يحدد رئيس الجمهورية تشكيلة المرصد ومهامه الأخرى". [2]

ومنه فإن المرصد الوطني للمجتمع المدني هو الذي يجسد الإطار المؤسساتي بالتشاور والاقتراح والتحليل والاستشراف في كل المسائل المتعلقة بالمجتمع المدني باعتباره هيئة

[1] القانون رقم16-01 المؤرخ في 26 جمادى الأول عام 1437 الموافق 6مارس2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد14 مؤرخة في 7مارس2016.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 20-442، المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442، الموافق ل 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، الجريدة الرسمية، العدد82 الصادرة 30ديسمبر 2020.

استشارية لدى رئيس الجمهورية وسيطة بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة يعمل على ترقية وتقوين نشاطها [1].

[1] مخلوفي خضرة، المرجع السابق، ص21.

المطلب الثاني: تشكل المجتمع المدني

يقصد بها تلك الأشكال المنظمة التي يعبر عن التكوينات الاجتماعية والاقتصادية السياسية القائمة وتدافع عن مصالح أعضائها وتساهم في التأثير على صنع التغيير الاجتماعي والسياسي سعيا إلى تحقيق تنمية المجتمع وتهيئته لفضاء واسع من الديمقراطية وهي مؤسسات تعمل باستقلالية عن الدولة ملتزمة بمعايير الاحترام والتراضي، حيث تعد فضاء واسعا للأفراد داخل الدولة لممارسة حقوقهم والدفاع عنها، كما تعد أداة فعالة في رسم السياسة العامة للدولة من خلال إبداء آرائهم وأفكارهم بكل حرية في إطار عمل منظم من بين هذه المؤسسات. [1]

الفرع الأول: الجمعيات والأحزاب السياسية

البند الأول: الجمعيات

تعتبر من أهم العناصر المشكلة للمجتمع المدني، وعرفت الجمعيات وفق نص المادة 2 من القانون رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات على "أنها تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدهما مدة زمنية محددة أو غير محددة يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا لغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة لاسيما في المجال المهني". [2] وتعتبر الجمعيات من أكثر أشكال المجتمع المدني انتشارا حيث أنها تعني بتنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية وحماية حقوق الجماعة، والدفاع عن حقوقهم وحرياتهم. وتظهر رغبة المشرع في تقنين قانون الجمعيات في التأكيد على دورها في قيادة فعالية المجتمع المدني باعتبارها فاعلاً أساسيا في هيكلة مكوناته وتأطير شرائحه المختلفة وتأهيل المجتمع ليكون شريكا أساسيا في ممارسة الديمقراطية الشعبية. فالجمعيات تشكل دعامة صلبة في تحدير الوعي المدني والاهتمام بالشأن العام لاسيما على الصعيد المحلي وذلك بتبني نمط جديد للديمقراطية يتيح مشاركة كافة مكونات المجتمع المدني في تدبير الشأن العام. [3]

---

[1] مبارك بلقاسم، "دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية في الجزائر"، (مذكرة لنيل شهادة الماستر)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2021، ص15.

[2] المادة 2 من القانون 12-06.

[3] لالوش سميرة، "المجتمع المدني ودوره في تعزيز الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي في الجزائر"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد الأول، المجلد السادس، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2020، ص618.

البند الثاني: الأحزاب السياسية

تعتبر من أبرز مؤسسات المجتمع المدني، وهي تقوم بأدوار عديدة على كافة الأصعدة والمجالات. فكلما زادت فعالية الأحزاب في المجتمع أصبحت التجربة الديمقراطية أكثر قوة، فالأحزاب السياسية هي ضمن بنية المجتمع المدني طالما تساعد وتساهم في النشاط المدني في المجتمع المدني لخدمة الأفراد وتساهم في عملية التنمية السياسية، فلا يوجد ديمقراطية من دون أحزاب سياسية لما تلعبه من دور مهم في تنمية الرأي العام، والتعبير عنه في القضايا الرئيسية كوسيط بين الفرد والدولة، إلى جانب دورها الأساسي للارتقاء بالديمقراطية التشاركية، غير أنه نلاحظ ضعف الثقافة التشاركية لدى الأحزاب السياسية فهي تنشط فقط في مناسبة الانتخابات كونها أحزاب تهدف للوصول إلى مراكز سياسية وليس لتمثيل القاعدة الشعبية التي تنتخبها [1] حيث نص القانون العضوي 12-04 المتعلق بشروط وكيفيات تأسيس حزب سياسي في المادة 16 على أنه يخضع تأسيس حزب سياسي على الكيفيات الآتية:

" تصريح بتأسيس الحزب السياسي في شكل ملف يودعه أعضائه المؤسسون لدى الوزير المكلف بالداخلية.

تسليم قرار إداري يرخص بعقد المؤتمر التأسيسي، في حال مطابقة التصريح.

تسليم إعماد الحزب السياسي بعد التأكد من استيفاء شروط المطابقة لأحكام هذا القانون العضوي". [2]

الفرع الثاني: النقابات والمنظمات

البند الأول: النقابات

هي مؤسسات تضم مجموعة من الافراد، بهدف الدفاع عن مصالحهم المهنية، وهي تعتبر من بين اهم التنظيمات الناشطة في المجتمع المدني، إذ أن الكثير منها قاد عديدا من الإصلاحات ضد بعض الأنظمة التسلطية والاستبدادية في العالم، والتي أسقطت الحكومة

[1] لالوش سميرة، المرجع السابق، ص619.

[2] المادة 21 من القانون العضوي رقم 12-04 المؤرخ في 18صفر 1433 الموافق 12 يناير2012، المتضمن قانون الأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية، العدد الثاني، الصادر بتاريخ 15 يناير2012.

الشيوعية هناك، كما تساهم النقابات في صيانة الوحدة الوطنية داخل البلد الواحد والوقوف دون محاولات التقسيم لمبرر طائفي أو ديني أو عرقي... أو غير ذلك ومن أمثلة النقابات نجذ: نقابات العمال، الأطباء، المحامين، المهندسين والمعلمين. [1] حيث نص عليه الأساس القانوني المتعلق بممارسة الحق النقابي 23-02 في المادة 85 " تعين المنظمات النقابية ممثليها وتمارس صلاحياتها في الأقاليم وفي كل المهن والفروع وقطاعات النشاطات في كل الهيئات المستخدمة وأماكن عملها المتميزة وفقا لأحكام هذا الباب". [2]

البند الثاني: المنظمات

وهي عبارة عن منظمات تقع بين الحكومة والقطاع الخاص، مستقلة عن الدولة، وليس لها اهداف تجارية، وتتكون من مجموعة من الافراد، يسعون لتأثير في السياسات العامة للدولة المتواجدين فيها، وهدفها تحقيق الاتصال بين الأفراد، والجماعات على النطاق العالمي، ومن امثلتها الهلال الأحمر. [3]

المبحث الثاني: الديمقراطية التشاركية دراسة في المفهوم

يعتبر مفهوم الديمقراطية التشاركية من المفاهيم الشائعة الاستعمال في الظرف الراهن من طرف الإعلام ومجالا خصباً للدارسين والمتخصصين في مختلف حقول العلوم الاجتماعية بما في ذلك حقل السياسات المقارنة، حيث صاحب تطور الديمقراطية العديد من الاقتراحات النظرية والممارسات الفعلية ما أفرز ظهور الديمقراطية التشاركية الذي تزامن مع الدعوات الرامية لتقليص أدوار الدولة والأصوات الداعمة لتمكين مختلف الفاعلين والقدرات المجتمعية

---

[1] محمد مجدان، "مساهمة المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر (2012-2021): بين الفاعلية والضعف"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 17، المجلد 12، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2021، ص18.

[2] المادة 85 من القانون رقم 23-02 المؤرخ في 12شوال 1444 الموافق ل 2 مايو2023، المتعلق بممارسة الحق النقابي، الجريدة الرسمية، العدد 29، الصادر بتاريخ 25 أبريل 2023.

[3] محمد مجدان، "المجتمع المدني في الجزائر وعملية التحول الديمقراطي"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 2، المجلد 7، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2020، ص57.

والمتدخلين والاجتماعيين والاقتصاديين من المشاركة في تدبير الشأن العام وإدارة شؤون الفرد والمجتمع. [1]

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية

تعتبر الديمقراطية التشاركية تلك الديمقراطية الحديثة التي أعطت شأن للمواطن من خلال مشاركته في صنع القرارات المحلية التي تهمه حيث تبلورت فكرة التشاركية نتيجة النقص الذي أحدثته الديمقراطية التمثيلية التي لطالما اعتبر أن مهمة المواطن تقتصر فقط عند المشاركة بصوته في عملية انتخاب ممثله على الصعيد المحلي ثم ينتهي دوره فترشح أغلبية الأصوات أما الأقلية فتصبح مقصية من العملية إلا أن الديمقراطية التشاركية فتحت باب المساهمة لكل المواطنين رجالا نساء أطفالا جمعيات أو اقتصاديين فلاحين مكنهم من تقديم آراءهم والتعبير عنها لغاية الوصول الى قرار مشترك مع هيئتهم المحلية، ومن خلال هذا المطلب تناولنا تعريف للديمقراطية التشاركية (كفرع اول) ونشأتها (كفرع ثاني). [2]

[1] عساسي ناصر، "الديمقراطية التشاركية كآلية لتعزيز التنمية المحلية في الجزائر2016-2020"، (مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، 2022، ص3.

[2] ناوي إكرام، "تقييم الديمقراطية التشاركية في دول المغرب العربي تونس، المغرب، الجزائر لتعزيز التنمية"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد01، المجلد11، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2020، ص364.

الفرع الأول: تعريف ونشأة الديمقراطية التشاركية

البند الأول: تعريف الديمقراطية التشاركية

تعرف الديمقراطية التشاركية بأنها صوة حديثة العهد للديمقراطية تتجلى في مشاركة أفراد المجتمع بصفة مباشرة في مناقشة وبلورة الشؤون العامة والمساهمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بهم، كما توصف الديمقراطية التشاركية بكونها تنطلق من حق المواطن في الحصول على فرصة الإخبار والاستشارة والمشاركة في المجالس المنتخبة للجماعات المحلية ومتابعة المشاريع المنجزة والمشاركة في تقييمها على المستوى المحلي. [1]

ومن جانب آخر تعرف الديمقراطية بأنها تعني المشاركة الفردية من جانب المواطنين في القرارت السياسية التي لها تأثير مباشر على حياتهم، بدلا من الاعتماد الكلي في هذه القضايا على النواب المنتخبين وبالتالي فإن هذه المشاركة من جانب المواطنين تتسم بالتفاعل المباشر والنشط، وتتم في إطار مجتمعات صغيرة، حيث تكون فرص التواصل بين الجماهير بشكل كبير. [2]

فالديمقراطية تشاركية هي نمط من أنماط الحكم يقوم على إشراك المواطنين، بمختلف أطيافهم، في صنع القرار السياسي على المستويين المحلي والوطني، ضمن إطار" الحكومة المفتوحة". تهدف هذه الديمقراطية إلى تعزيز المساواة، والعدالة الاجتماعية، والمساءلة، وتكافؤ الفرص، من خلال آليات تضمن مشاركة فاعلة للمجتمع المدني والقطاع الخاص إلى جانب الحكومة. وتركز الديمقراطية التشاركية على الشأن المحلي كنقطة انطلاق للعملية السياسية، وتقوم على توزيع الأدوار بين ثلاثة أطراف رئيسية: الدولة، المجتمع المدني، القطاع الخاص. وتسعى إلى تفكيك مركزية السلطة عبر توزيع عمودي وأفقي للمهام بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين. [3]

---

[1] حموني محمد، يامة إبراهيم، " الديمقراطية التشاركية ومظاهر تطبيقاتها في القانون الجزائري" مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد2، المجلد2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحد دراية، أدرار، الجزائر، 2019، ص190.

[2] حموني محمد، يامة إبراهيم، المرجع السابق، ص190.

[3] عمر بوجلال، "الديمقراطية التشاركية في ضل الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989-4201 الواقع وآليات التفعيل"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، الجزائر، ص37،39.

البند الثاني: نشأة الديمقراطية التشاركية

ظهرت فكرة الديمقراطية التشاركية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الستينات تبنتها حركات احتجاج يسارية التي تسعى إلى تحقيق تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية، ثم انتشرت لتشمل منظمات

المجتمع المدني والسلطات العامة في أوروبا، زادت الدعوات لتبني هذا النموذج، خاصة بعد مؤتمر الاتحاد الاوروبي عام 2004، الذي أكد ان الديمقراطية تمر بأزمة، وأن الديمقراطية التشاركية تمثل حلا وقيمة مضافة تعزز الديمقراطية التمثيلية وتوسع المشاركة الاجتماعية جاء هذا التوجه كرد فعل على تراجع ثقة المواطنين في الديمقراطية الليبرالية والتمثيلية وقد سعت العديد من الحكومات حول العالم إلى اعتماء آليات تشاركية، مثل الميزانية التشاركية، مجالس المواطنين، التخطيط الاستراتيجي، لتحسين الشفافية وزيادة قبول القرارات، في دول الجنوب ساهمت اللامركزية والتشريعات الداعمة في تعزيز المشاركة الشعبية، منذ أواخر الثمانينات سعت أنظمة سياسية عدة لإعادة الثقة بالمؤسسات عبر ربط المواطنين بالسياسة وأظهرت دراسات. [1]

الفرع الثاني: أسس وآليات الديمقراطية التشاركية

في نظام الديمقراطية التشاركية الذي يتأسس بمزج النظام الديمقراطي التمثيلي مع النظام الديمقراطي المباشر، يوجد إلى جانب جهاز تمثيلي منتخب مباشرة من الشعب جملة من الأسس والآليات التي تكفل مشاركة حقيقية للشعب في انجاز شؤونه المحلية خاصة بالنسبة لعدد من الأنشطة ذات الأهمية التي يحتفظ الشعب بالنسبة لها بسلطة القرار، وتعطي بعضها للشعب سلطة مباشرة على ممثليه بوضع حد ونهاية لفترة تمثيلهم قبل انقضائها.

وثمة أسس عامة يتم وجودها عن إمكانية قيام نسق ديمقراطي تشاركي سليم البنية، يساهم في تفعيل المقاربة التشاركية على المستوى المحلي.

---

[1] فراحي محمد، "الديمقراطية التشاركية كآلية لبناء الثقة بين الإدارة المحلية والمواطن في الجزائر (2020-2011) بلدية أولاد بن عبد القادر ولاية الشلف أنموذجا"، (مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2022، ص22،23.

البند الأول: أسس الديمقراطية التشاركية

أولا: النقاش العام المفتوح

لابد من الإشارة أن الديمقراطية التشاركية قد تبلورت في إطار ديمقراطية القرب، حيث أنها جاءت لتقوية العلاقات والزيادة في قرب المنتخبين من المواطنين والبحث عن سبل تعبئة العموم لمواجهة تنامي أزمة التمثيلية. ويعد النقاش العام على كافة مكونات المجتمع أساس الديمقراطية التشاركية لأنه يجسد

ديمقراطية القرب، وذلك لاعتماده المناقشة المباشرة مع السكان، واللقاءات معهم للتعبير عن احتياجاتهم الحقيقية والقيام بتأطير مشاركتهم في صناعة القرار المحلي، ويشكل النقاش العام أيضا دعامة أساسية أثناء صياغة أية قرار ضمن الديمقراطية التشاركية لدى يجب أن يتم الإعداد له بشكل عملي ضمانا لتفادي الدخول في متاهات النقاش العام، كما يعتبر لدى البعض وسيلة لتنسيق الديمقراطية بحكم اتساع دائرة الفاعلين في صنع السياسات، وعليه فالديمقراطية تتطلب سماع أصوات جميع المواطنين بما في ذلك الجماعات الأكثر هشاشة وضعفا، وليس سيطرة الجماعات أو العناصر الأكثر قوة وسيطرة في المجتمع. [1]

إن النقاش العام يتطلب شرطا أساسيا يتمثل في ضرورة توسيع مجال الوصول إلى المعارف والمعلومات حتى يكون الحوار مؤسس على معطيات عملية ومعرفية مما ينتج عنه حلول ملموسة للقضايا المجتمعية المختلفة، وبالتالي لا يمكن ضمان مشاركة حقيقية دون إتاحة المعلومات، ولهذا الغرض تضع الدولة نظاما قانونيا عاماً للحصول على المعلومات من الأجهزة العامة بما فيها الجماعات المحلية، فالإعلام بالنسبة للجماعة المحلية يتمثل في وضع المعلومة المتعلقة بتسيير الشؤون المحلية على ذمة العموم، وهي مرحلة أولية لكل فعل تشاركي، في هذا السياق لابد من وسائل اتصال دائمة وفعالة للجميع (المواطنين، المجالس المنتخبة) سواءً مرئية كالتلفاز والأنترنت، أو سمعية كالهاتف بكل ما يتضمنه من خدمات حديثة، على

[1] لعشاب مريم، "التجربة الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية (دراسة مقارنة)"، (مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه)، جامعة البليدة 02 علي لونيسي، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018، ص49.

جانب الوسائل المكتوبة الأخرى كالجرائد والجرائد الرسمية، والمجلات وهذا لتمكين المواطنين من المشاركة وإيصال آرائهم. [1]

وفي محاولة للتقييد بالحق الدستوري للمواطنين في الحصول على المعلومة لأغلب الدولة المتبنية للمقاربة التشاركية تبرز الحاجة إلى إبلاغ الجمهور بمواعيد جلسات المجالس المنتخبة والشبكة وحق الجمهور في حضور جلسات المجلس ولجانه، وإمكانية اطلاعه على الوثائق ومداولات ومحاضر والتقارير الملخصة لحساب المجلس ولجانه، وغيرها من الوثائق والمعلومات المرتبطة بأعمال المجلس المنتخب وأجهزته، ويعتبر ذلك لازما لشفافية المجلس ومساعدا للرقابة الشعبية الديمقراطية للمنتخب. [2]

ثانيا: التوافق العام بين مكونات المجتمع المحلي

يعتبر المجتمع المدني ركيزة أساسية فب بناء الديمقراطية التشاركية، حيث يعمل على خلق توازن بين الحقوق الفردية وتحقيق الصالح العام. وتقوم هذه الديمقراطية على مبدأ التوافق بين الفاعلين المحليين والسكان، من خلال مساهمة المجتمع المدني في توحيد الرؤى حول قضايا التنمية. يبرز دور المجتمع المدني في ربط الأفراد بالقرارات التنموية مما يعزز شعورهم بالانتماء ويجعلهم فاعلين في صياغة القرارات التي تمس حياتهم، وهكذا تتحول المشاركة من تمثيل سياسي إلى مساهمة مباشرة، تسهم في تعزيز روح المسؤولية وتقوية العلاقة بين المواطن والإدارة، وتقوم الديمقراطية التشاركية على شرطين أساسيين: النقاش العام المفتوح والاتفاق العام، إذ لا يمكن فرض قرارات على السكان إشراكهم لأن القبول الاجتماعي لا يتحقق إلا من خلال مشاركة فعالة تعكس مختلف المطالب والتطلعات. ولتحقيق هذا التوافق، ينبغي توفير بيئة ديمقراطية تتسم بالحرية، والانفتاح، والقدرة على الحوار والتنازل.

كما أن نجاح هذا النموذج الديمقراطي يتوقف على استكمال هذه المبادئ بتوسيع مجال الحريات، وضمان الوصول إلى المعلومة، وتعزيز انفتاح الإدارة المحلية على محيطها ومكوناته. [3]

---

[1] لعشاب مريم، المرجع السابق، ص50.

[2] لعشاب مريم، المرجع السابق، ص51.

[3] مرجع سابق، ص55،54،53،52.

البند الثاني: آليات الديمقراطية التشاركية

"**المشاركة:** تعتبر المشاركة في مقاربة الديمقراطية التشاركية والحكم الجيد هي حجر الزاوية ذلك أن الطريقة المثلى للتعرف على المصالح العامة تمثل في مشاركة جميع أفراد المجتمع في التأثير على السياسات العامة، وهذا يتطلب تحصين الفرد والسماح له بالقيام بواجباته العامة عبر منظومة اجتماعية وسياسية تكفل الحريات السياسية والمدنية ولاسيما تكوين الجمعيات وحريات التعبير.

سيادة القانون: آلية ترمي إلى إخضاع أفراد المجتمع السياسي، سواء أكانوا قاعدة أو أفرادا لمجموعة من المبادئ القانونية العادلة واعتماد أجهزة تنفيذية وقضائية لتطبيق هذه المبادئ بنزاهة.

الاستجابة: توصيف لتفاعل المؤسسات العامة مع المواطنين واستجابتها لمختلف مطالبهم الاجتماعية والاقتصادية في إطار زمني معقول.

التوافق: يتطلب التوافق إقامة قنوات للحوار والتواصل لتحقيق الاتفاق في الآراء بشأن مختلف القضايا التي تهم مصلحة كافة أفراد المجتمع، هذا ما يتطلب ضرورة دراسة السلطة السياسية للأوضاع المجتمعية والحياتية وصولا لفهم السياقات التاريخية والخصوصيات الثقافية والاجتماعية لمجتمعاتها.

الإنصاف والتضمين: آليتان أساسيتان لتحقيق رفاهية المجتمع وإشعار المواطنين بأن مصالحهم تلقى الاهتمام من صانعي القرار ويضمنان مشاركة الجميع في صنع القرار وتحقيق العدالة، خاصة للفئات المهمشة من خلال تكافؤ الفرص وتحسين ظروف المعيشة.

الفعالية والكفاءة: وهذا ما يعني أن المؤسسات العامة والاجراءات الرسمية تحقق النتائج المطلوبة وتلبي احتياجات المجتمع بالسرعة الممكنة من خلال الاستغلال الأنجع للموارد العامة مع الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة، اعتمادا على الكفاءات البشرية الموجودة بطريقة منهجية وعادلة.

المساءلة: هي آلية رئيسية لضمان خضوع المؤسسات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني للمحاسبة امام المواطنين وأصحاب المصلحة، تنبع من مبدا التمثيل الشعبي وتتطلب الشفافية وتوفر المعلومات، وتمارس على مستويين: داخليا عبر أنظمة رقابية حكومية، وخارجيا من خلال رقابة الشعب على المسؤولين المنتخبين كما ترتبط المساءلة بالشفافية والتنافسية، إذ لا مساءلة بلا شفافية، ولا قيمة للشفافية دون مساءلة.

الشفافية: تعني إتاحة المعلومات للجميع بشكل واضح، وتمكين أصحاب المصلحة من الاطلاع والمشاركة في صنع القرار. وهي ضرورية لكشف الفساد، وتعزيز المساءلة وتقوم على تدفق حر للمعلومات وقنوات تواصل مفتوحة بين المواطنين والمسؤولين.

المحاسبة والمسؤولية: المحاسبة والمسؤولية هما ركيزتان أساسيتان في الديمقراطية، خصوصا التشاركية منها، حيث يحاسب الجميع على أفعالهم وصلاحياتهم ضمن توزيع واضح للأدوار والسلطات. المواطن يحاسب من يمثله، والسلطات تراقب معظمها، والإعلام والمجتمع المدني يشاركان في الرقابة وتعزيز الوعي، تسهم هذه الآليات في مكافحة الفساد، وترسيخ الشفافية، وتنمية روح النقد البناء والمسؤولية

الجماعية. كما تدعم الحوكمة الرشيدة والتسيير التشاركي، خاصة في الإطار المحلي، عبر آليات متكاملة تفعل المشاركة وتحدد الأدوار لضمان الفعالية والاستمرارية في خدمة الصالح العام." [1]

المطلب الثاني: فواعل الديمقراطية التشاركية في الجزائر ومبرراتها

تعتبر الديمقراطية التشاركية مقاربة تقوم على التأسيس مجموعة من القواعد المؤسسة لفضاء النقاش بين المواطنين حول القرارات التدبيرية والسياسات العمومية، من منطلق مشاركة المواطنين في صنع القرارات السياسية ذات الأولويات بالنسبة إليهم عن طريق التفاعل المباشر

[1] عساسي ناصر، المرجع السابق، ص23،22،21.

مع السلطات القائمة والمشكلات المطروحة، فالديمقراطية التشاركية دعوة صريحة نحو" دمقرطة الديمقراطية" في حد ذاتها. [1]

[1] يمينة حناش، "إشكالية تكريش الديمقراطية التشاركية في الجماعات المحلية في الجزائر"، (مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه)، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة3، الجزائر، 2020، ص61.

الفرع الأول: فواعل الديمقراطية التشاركية في الجزائر

البند الأول: الدولة والمواطن

أولا: الدولة

"تعرف الدولة على أنها ذلك النظام القائم على مجموعة من المؤسسات التي تحتكم للأطر القانونية التي سنتها، آخذةً الإرادة العامة مصدرا لسلطاتها، ونتيجة لتغيير الأنظمة الاقتصادية السائدة من جهة وتطور الفكر الاقتصادي والسياسي من جهة ثانية، حيث عرف دور الدولة في الحياة الاقتصادية الكثير من التغيرات، والذي أفرز في كل مرحلة من مراحل تطوره نمطا معينا لحجم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، فالدولة يمكن أن تفهم من حيث التاريخ.

فالدولة القومية عرفت تطورات عدة في القرن العشرين حتى أخدت شكل الدولة الليبرالية بأنماط وسمات متعددة، والتي أسست لحكم بمؤسسات جديدة، فانطلقت من مفهوم الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة. ففي ظل الدولة الحارسة اقتصر دورها على توطيد الأمن وحماية مصالح الأفراد، من منطلق أن مجموع المصالح الفردية هي التي تشكل المصلحة العامة، وقد ترتب على ذلك ان وظيفة الدولة الحارسة

في ظل أفكار النظرية الكلاسيكية هو القيام بأعمال الأمن والحماية والدفاع، أي أنها تكون حارسة على النشاط الاقتصادي.

لكن بعد تطور الحياة وتزايد درجات تعقيدها وضرورة تجاوز المهام التقليدية للدولة الحارسة عرفت الدولة أشكال ومهام فرضتها الظروف والأزمات التي عرفها العالم كالأزمة الاقتصادية لعام 1929، والتي قامت على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق إقامة بعض المشاريع على عاتقها التي يعجز القطاع الخاص القيام بها، ويكون ذلك باستخدامها الأدوات المتاحة لديها، ونظرا للتغيرات على المستوى العملي والفكري، وهيمنة الفكر الليبيرالي على النظام الاقتصادي العالمي، الذي يركز على عدم تدخل الدولة في النشاط

الاقتصادي، وخوصصة مؤسسات القطاع العام، وإعطاء أكثر حرية لتنقلات رؤوس الأموال والأشخاص داخليا وخارجيا، وللوصول لدولة أكثر كفاءة." [1]

ثانيا: المواطن

يعد المواطن فاعل أساسي من فواعل الديمقراطية التشاركية تقوم عليه السياسة العامة المحلية، فهو نواه الجمعية وهيئات المجتمع المدني، ونواة القطاع الخاص، به وله تقوم السياسة العامة المركزية ثم المحلية، وإشراكه في عملية صياغة السياسة العامة المحلية ليس تجاوزا للخيارات التمثيلية بل إتاحة فرصة لمشاورة الطرف المتلقي للسياسة العامة الذي يسمح التشاور معه ومحاورته بتفادي الفشل التنموي والأخطاء التسييرية التي تضيع الفرص التنموية. فالمواطن حسب الجيل الثالث من المناظير الحقوقية بحاجة إلى كافة الحقوق المادية والمعنوية حيث يكتمل شعوره بالحرية، مترابطة وغير قابلة للتجزئة عندما يحصل عليها المواطن، يكون قادرا على تأدية واجباته من الخدمة العمومية. ومنه لقد أثبتت التجربة أن أي عملية تنموية لن تنجح مادام العنصر البشري المعني بالعملية لم يشارك فيها، أو شارك فيها بشكل محدود لا يرقى للمستوى المطوب، فالمواطن أساس عملية التنمية لذلك لابد من اشراكه فعليا في جميع السياسات العمومية على اعتبار أنه المعني بها. [2]

[1] يمينة حناش، المرجع السابق، ص62،65.

[2] خيرة العيدي، "المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية كآليتين لتحقيق التنمية المحلية بالجزائر"، (مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه)، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، ص11.

البند الثاني: المجتمع المدني والقطاع الخاص

المجتمع المدني

"شهد العالم في العقدين الأخيرين من القرن الماضي تزايد الاهتمام بالمجتمع المدني، وزيادة عدد منظماته وهيئاته، وذلك نظرا لمجموعة من العوامل، لعل أبرزها عدم قدرة الدولة لوحدها على سد احتياجات المجتمع التي تتزايد باستمرار.

من جهة أخرى، فإن الانتشار القوي التي فرضت على مختلف النظم السياسية تبني أيديولوجية معاصرة ترتكز على مبادئ حقوق الإنسان والمقاربة التشاركية إضافة للتوجه التنموي العالمي، ساهم في تراجع دور الدولة في شتى الميادين وبروز دور هام للمجتمع المدني.

مع اتساع حجم المجتمعات وتنوع حاجيات المجتمع أمام تراجع أداء الدولة في تلبية هذه الحاجيات، تبلور دور المجتمع المدني في الحياة الاجتماعية بصفة عامة، وأصبحت مشاركته ضرورة ملحة في العملية التنموية، كون أن هذه المنظمات المدنية تقوم بالضغط لتغيير القرارات الإيجابية في عمل السلطة، ومع تضاعف الحاجيات التنموية للأفراد والجماعات، التي أصبحت أكثر الحاحا في الوقت الحالي، فقد أضحى لزوما توسيع المجال أمام منظمات وجمعيات المجتمع المدني من خلال ترجمة الوعي بأهمية دور المجتمع المدني كفاعل حقيقي في عملية التنمية، "قليل من الدولة كثير من المجتمع المدني"، لتأخذ شكل عمل تنموي تضامني، من منطلق تنمية الخبرات وتحرير الطاقات وتوجيه مطالب واهتمامات المواطنين، والاستفادة من التجارب التي عرفتها. فالمجتمع المدني يمكن أن يساهم في دعم الديمقراطية من خلال دعم المشاركة وتنمية الثقافة الديمقراطية المتعلقة بالتسامح والمساواة، وخلق قنوات إضافية للتعبير عن المصالح. ضف إلى هذا أنها منظمات غير ربحية ولا يكنها حل القضايا المستصعبة فإن هذه الجمعيات أصبحت شريكا فعالا يمكن أن يعول عليه لتجسيد برامج التنمية المحلية لما استفادت من تجارب مكتسبة، وتنشيط الفضاء العام وتعزيز التواصل المجتمعي والتلاحم المدني، وتعميق حس العمل التطوعي بما يسهم في التأثير على مضمون السياسات التنموية."[1]

[1] يمينة حناش، المرجع السابق، ص67،68،69،70.

على هذا النحو، فالمجتمع المدني يجسد شرطا مسبقا للديمقراطية ومجالا لتجسيدها، التي من شأنها المساهمة في الد من احتكار السلطة وفتح قنوات المشاركة السياسية وتجميع المصالح المتميزة ووجهات النظر المختلفة، وتقوية مهارات القيادات مع ترسيخ قيم المواطنة والمساهمة الديمقراطية وإشاعة الثقافة المدنية، هذا فضلا عن نشر المعلومات والمساهمة في المشاريع التنموية، وتوسيع مجالات التعاون العلمي

ونظم المعلومات، مما يؤدي إلى تجاوز مرحلة الجمود وتوسيع آفاق المشاركة المجتمعية. ويمكن تصور صيغة العلاقة الطردية بين الديمقراطية التشاركية والمجتمع المدني اللذان يحتاجان إلى بعضهما البعض، كما يجب أن يتطور كلاهما جنبا إلى جنب، وليس على حساب الآخر، فكلما تعززت مبادئ الديمقراطية انعكس بالإيجاب على منظمات المجتمع المدني والعكس صحيح. [1]

القطاع الخاص:

بالنظر إلى فشل غالبية المؤسسات العمومية نوعا ما في تسيير المرافق العمومية عن طريق أنماط وتوجيهات تسيير غير فعالة لم تحقق النتائج المراد تحقيقها، أضحى إدماج القطاع الخاص أكثر من ضرورة لتسيير أحسن المرافق العامة المحلية خاصة الاقتصادية منها، من خلال انتهاج أسلوب الشراكة والتعاون وخلق أنماط من الاقتصاد المختلط، والاعتماد على التفويض كأسلوب من أساليب تسيير المرافق العامة، حتى يكون تنفيذ السياسات التنموية المحلية من طرف القطاع الخاص فعالية أكثر من الناحية التنموية، وفي هذا الصدد نجد أن الجزائر قد اعتمدت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لرفع نسبة النمو الاقتصادي للبلاد، في ضل وجود منافسة عالية تراهن على الأفراد، والمجتمع، والبيئة، بطريقة إيجابية، بالشكل الذي يساهم في توفير الحاجات التنموية المحلية المطلوبة، ومن ثمة فإن اعتماد مفهوم الديمقراطية التشاركية في الجزائر من شأنه أن يساهم في خلق فرص لتخفيف عبء الوصاية المركزية لصالح المجالس الشعبية المحلية المنتخبة، والهدف من ذلك التخلص من حالات الانسداد التنموي والفشل في التسيير على المستوى المحلي، خاصة بعد أن أصبحت التشريعات

[1] يمينة حناش، المرجع السابق، ص70.

تبيح مشاركة الفواعل الجدد في عملية اتخاذ القرار، من خلال اشراك المواطن والجمعيات والقطاع الخاص في تسيير الشؤون المحلية التي تعد محور التنمية الشاملة. [1]

الفرع الثاني: مبررات ظهور الديمقراطية التشاركية

لقد أدت العديد من العوامل إلى بروز الديمقراطية التشاركية، يمكن حصرها في:

البند الأول: أزمة الديمقراطية التمثيلية

الديمقراطية التمثيلية او النيابية هي ديمقراطية غير مباشرة يختار الشعب من ينوب عنه لكي يمارس السلطة، فالشعب يبقى مصدرا للسلطة غير أنه لا يمارس السلطة بنفسه بل يفوضها إلى حاكم يختارونه من بينهم، وهذا النوع الشائع في الوقت الحاضر، حيث يختار الشعب ممثلين أو نوابا لمدة معينة من السنوات، لكن لا يستطيع الناخبون محاسبة النائب إلى حين انتهاء فترة نيابته ويرى البعض أنها ديمقراطية غير مباشرة حيث يقوم افراد الشعب باختيار من ينوب عنهم في التصويت على القرارات الصادرة عن الحكومة لدى يطلق عليهم اسم النواب وهو نظام الحكم المعمول به في غالبية دول العالم حاليا، جاء مفهوم الديمقراطية التمثيلية استجابة لمجموعة من التحديات التي تواجه المفهوم، وتحولت الديمقراطية التمثيلية إلى مجرد إجراء حيث أن الديمقراطية هي عملية مستمرة لا تقتصر على الذهاب لتصويت كل بضعة أيام لأحد المرشحين واعتزال المشاركة بعد حتى تأتي الانتخابات التالية، وعليه فقد أدركت الشعوب أن الديمقراطية النيابية(التمثيلية) صارت تعيش أزمة عميقة منذ ستينيات القرن الماضي وهي تزداد حدة إلى غاية الوقت الحالي، فهذه الديمقراطية تتمثل في المواطنين الذين هم أصحاب السيادة في الدولة، يقومون بانتخاب من ينوبهم أو يمثلهم في ممارسة السيادة باسمهم ولصالحهم، سواء على مستوى المجموعات المحلية أو على المستوى الوطني من خلال البرلمان، لكن لم يعد هذا التفويض الشعبي يمثل انشغالات المواطن وتطلعاته مما أدى إلى اللجوء إلى مفهوم جديد ألا وهو الديمقراطية التشاركية، زد على هذا أزمة الثقة من جانب الجماهير اتجاه السياسيين والتي تعمقت في أعقاب الفضائح السياسية والأخلاقية. [2]

---

[1] بالجيلالي خالد، بالجيلالي محمد، "مقاربة الديمقراطية التشاركية لتجسيد التنمية المحلية"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد02، المجلد4، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2019، ص244،255.

[2] مفهوم الديمقراطية وأنواعها، متوفر على الرابط التالي: ...www.siironline.org<alabawab<akh

حيث ينتقد أنصار الديمقراطية التشاركية الديمقراطية الليبيرالية ويجادلون بأن التمثيل ضعيف بطبيعته بالنسبة للمجتمعات الديمقراطية الحقيقية، مما يؤدي إلى النقاش الأساسي حول الأيدولوجية الديمقراطية، لقد جشب "بنيامين باربر"، أحد المدافعين عن "الديمقراطية الفردية"، الديمقراطية الليبيرالية لأنها تبعد البشر عن بعضهم البعض، والأهم من ذلك لأن الأساس المعرفي الذي تقوم عليه الليبيرالية هو نفسه معيب بشكل أساسي. أهمية باربر البارزة هي العودة إلى الأساس المعرفي للسياسة والديمقراطية، وفي هذا السياق يعزز جويل وولف فرضيته: الديمقراطية القوية يجب أن تكون شكلا من أشكال الحكم يشارك فيه جميع الناس في صنع القرار والتنفيذ. مع الاعتراف أن تعقيد المجتمع الحديث يفرض قيودا على الديمقراطية المباشرة، وأن مشاركة الجميع أمر حتمي لأنه يخلق مصالح مشتركة وإرادة مشتركة وعملا مجتمعيا، وكلها تضفي شرعية حتمية على السياسة. بدأت تجليات هذه الأزمة بانخفاض المشاركة السياسية (أزمة التمثيلية السياسية).

حيث بدأ يشعر الناخبون أكثر فأكثر بأنهم غير ممثلين، وذلك بتحول فئة مهمة من السياسيين إلى محترفين للسياسة مع ما يعنيه ذلك من مراكمات للولايات الانتخابية، ومراكبة لكل أشكال التحايل السياسي وفقدان الاتصال بالحياة اليومية للمواطنين، ومراعاة المصالح الخاصة فقط، وكذا ضعف الوعي بالمواطنة، وشعور المواطن بأنه مستهلك أكثر منه مواطنا، وبكلمة واحدة: سيادة الشعور بالتهميش والإقصاء من المشاركة السياسية لأسباب اقتصادية، سياسية، إثنينة أو ثقافية، تشير الديمقراطية التشاركية إلى جميع الأجهزة والإجراءات التي تجعل من الممكن زيادة مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وزيادة دورهم في صنع القرار. ومن العيوب التي تتسم بها الديمقراطية التمثيلية: [1]

- بعد المسؤولين المنتخبين عن الميدان وعن الواقع اليومي للمواطنين.
- شعور المواطنين بعدم فهم المنتخبين لاحتياجاتهم ومتطلباته.

[1] عبد الرزاق بوهلال، " الديمقراطية التشاركية والحكم المحلي دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس"، (مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، الجزائر، 2023، ص12.

لقد برزت الديمقراطية التشاركية بقصد معالجة النقائص لتكثيف الديمقراطية التمثيلية التي ظهرت جليا بعض عيوبها وتعزيز دور المواطن الذي لا ينبغي أن يبقى دوره منحصرا فحسب في الحق في التصويت أو الترشح. [1]

البند الثاني: أزمة المشاركة السياسية:

"من المعاني المتداولة للمشاركة السياسية هو قدرة المواطنين على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سوآءا بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين، فمن هنا فالمشاركة السياسية، هي تلك العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية والمجتمعية، وتكون لديه الفرصة لأن يسهم في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها.

تعتبر المشاركة السياسة للأفراد مظهرا مهما من مظاهر الممارسة الديمقراطية السليمة بل أنها تكاد تكون المعنى الأكثر واقعية ودلالة لمفهوم الديمقراطية، وهي أيضا أحد تمثلات المواطنة في أعلى صورها كما ينظر إليها كمعيار لنمو النظام السياسي ومؤشرا على ديمقراطيته، وهي بتشجيعها على تعزيز دور المواطنين في إطار النظام السياسي بضمان مساهمتهم في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية أو التأثير فيها واختيار القادة السياسيين.

تبرز أزمة المشاركة السياسية في عجز مؤسسات الدولة عن استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع وهي تشير إلى تبني مشاركة الجماهير في الحياة السياسية نظرا للجوء الصفوة إلى وضع العراقيل أمام الناخبين إلى المشاركة من جهة وانتشار الأمية والفقر في المجتمع من جهة أخرى وتصبح المشاركة السياسية في المشاركة في حالات هي:

-عدم استجابة النظام الحاكم إلى مطالب القوى الاجتماعية الصاعدة.

-عجز النظام عن سد الاحتياجات المتعلقة بالمشاركة السياسية لجزء كبير من أبناء المجتمع.

من أهمية المشاركة السياسية أنها تمثل عاملا مهما في تحقيق نظما أكثر ديمقراطية إلى ان غيابها في المجتمع كعدم مبالاة غالبية أفراد المجتمع عن الساحة السياسية، يؤثر عللا

[1] عبد الرزاق بوهلال، المرجع السابق، ص13.

مستوى الديناميكية التفاعلية بين مختلف القوى المدنية والسياسية، تجعل من العملية التمثيلية، إن الديمقراطية التشاركية مقاربة حديثة وآلية مهمة تجد مبررات ظهورها كونها تساهم في بناء قدرات المجتمع المحلي، وتعزيز موارد الجماعات المحلية، والرفع من فعاليتها في تنمية المواطن وتحسين مستوى الخدمة العمومية، وتقوية نظام أولوياتها." [1]

[1] عبد الرزاق بوهلال، المرجع السابق، ص14،15.

خلاصة الفصل الأول

تناول الفصل الأول من المذكرة الإطار النظري لموضوعي المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية. ففي المبحث الأول تم تعريف المجتمع المدني باعتباره مجموعة من التنظيمات المستقلة عن الدولة، تسعى لخدمة الصالح العام من خلال التوعية والتأطير والمشاركة، وتم التطرق إلى نشأته وتطوره التاريخي، وخصائصه كالاستقلال والتجانس، إضافة إلى أهم مؤسساته كالجمعيات والنقابات والمنظمات غير الحكومية، أما المبحث الثاني فقد خصص لتعريف الديمقراطية التشاركية التي ظهرت كرد فعل لأزمة الديمقراطية التمثيلية وأزمة المشاركة السياسية، حيث تم إبراز فواعلها الأساسية، دولة ومواطن ومجتمع مدني وقطاع خاص، بالإضافة إلى أسسها كالنقاش والتوافق، وآلياتها مثل المشاركة والشفافية والمساءلة، التي تهدف إلى إشراك المواطن في صنع القرار وتعزيز فعالية العمل الديمقراطي.

الفصل الثاني:

مقاربات تأثير المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية

الفصل الثاني: مقاربات تأثير المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية

لقد أصبح المجتمع المدني مقاربة جديدة تبنتها الدولة الجزائرية في التعديل الدستوري 2020 كمدخل لتفعيل الديمقراطية التشاركية، وآلية مستحدثة لإشراك المواطن في صناعة وتجسيد القرار المحلي، هو الموضوع الذي ينبغي من خلاله تشخيص واقع وأهمية المجتمع المدني في الكيان القانوني للدولة، والكشف عن دور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية وصنع القرار، مع إبراز أهم المعوقات التي تحول دون نهوض المجتمع المدني بدوره المنشود.[1]

حيث اقتضت دراسة هذا الفصل تقسيمه إلى مبحثين، حيث يتم توضيح مقاربة تدخل المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فيفصل فيه مساهمة المجتمع المدني في تجسيد الديمقراطية التشاركية.

[1] علاء الدين قليل، "المجتمع المدني في التعديل الدستوري 2020 بين الموجود والمنشود المشاركة في صنع القرار وتطبيقه نموذجا"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد02، المجلد14، جامعة 20 أوت1955، سكيكدة، الجزائر، 2022، ص287.

المبحث الأول: مقاربة تدخل المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية

يلعب المجتمع المدني دورا بارزا ضمن المقاربة التشاركية باعتباره أحد فواعلها والذي يضطلع بمهام الرقابة والمساءلة والمحاسبة في إطار خدمة المصلحة العامة، بما يضمن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويكرس المشاركة التي تعد أساس وجوهر العملية الديمقراطية. [1]والحاجة لوجود مجتمع مدني منظم وفعال يساهم إلى جانب مؤسسات الدولة في تحقيق التنمية العامة من جهة وتجسيد الديمقراطية التشاركية من جهة أخرى. [(2)]

يتم التطرق في هذا المبحث إلى تدخل المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية التشاركية (المطلب الأول)، وتدخل المجتمع المدني في الإصلاح السياسي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تدخل المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية التشاركية

إن مؤسسات المجتمع المدني ينبغي أن تلعب دورا مهما في توفير مناخ ملائم للعملية الديمقراطية، وعليه يجب أولا إخراج المجتمع من الهامشية والتغيب السياسي إلى الاشتراك الفعال والإيجابي في الحياة السياسية وتقرير مصيره، وفي نفس الوقت تسعى على القضاء على أبرز المشاكل التي يعاني منها المواطن وإشباع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لجميع المواطنين على السواء، وذلك عن طريق القضاء على الفقر والجوع والبطالة والتخلف والمرض والتهميش السياسي والاجتماعي وعن الوسائل المهمة لتفعيل المجتمع المدني ونموه واستمراره تتمثل في التربية والتثقيف وقنوات المشاركة الرقابية. [(3)]

---

[1] يمينة حناش، المرجع السابق، ص174.

[2] عريبي بن شرقي طارق، شاشوا نور الدين، "مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي " مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد01، المجلد09، جامعة تيارت، الجزائر،2023، ص158،174.

[3] لالوش سميرة، المرجع السابق، ص620.

الفرع الأول: التربية والتثقيف

"يجب أن تبدأ عملية التغيير والتحول أولا من داخل النفس الإنسانية الذي في ضوئه ستتغير العلاقات والروابط الاجتماعية، مما يترتب عليه إعادة بناء المجتمعات على وفق نسق جديد تحدده عملية التثقيف النفسي والتربوي. ويكون ذلك عن طريق إعادة بناء ثقة المواطن بنفسه وقدرته في عملية التغير السياسي والاجتماعي والتأثير المباشر والفعال على صانعي القرار. ولكي يتجاوز المجتمع المدني اطارها النظري في الإطار العملي لابد ان يمر عبر منظومة تربوية جديدة تعتمد على عدة أساليب أهمها:

تثقيف عناصرها على قيم ومبادئ المجتمع الحديث من خلال كادر علمي كفأ ومؤهل لهذا الغرض، يمارس دوره من خلال عدة وسائل أهمها دورات، ندوات، محاضرات، اجتماعات...الخ وهذه الممارسات هي الأكثر دلالة لأنها تثير في الفرد فكرة التجديد.

التعاون مع مراكز البحث العملي المتخصصة بالدراسات النفسية والاجتماعية وتوفير قنوات الاتصال المباشر معها، وقيام هذه المراكز وبالتعاون مع المؤسسات التربوية بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني في طرح أفكارها حول عملية إعادة بناء الذات السياسية والاجتماعية للمواطن.

المباشر بإعادة صياغة المناهج التعليمية والدراسية بما يتفق مع النظرة التي تحملها المجتمع المدني والتي بدورها ستنمي وعي المواطن بالثقافة الديمقراطية، وهذه الخطوة هي الأكثر فعالية لأنها تحفز المرء على الابداع والبناء والتجديد." [1]

الفرع الثاني: قنوات المشاركة الرقابية

تتمثل قنوات المشاركة الرقابية للمجتمع المدني في آليات سياسية وقضائية. فعلى المستوى السياسي تسهم منظمات المجتمع المدني في تعزيز التنمية والتأثير في السياسات العامة من خلال الضغط والمشاركة في مراقبة الانتخابات لضمان شفافيتها ونزاهتها، وهو ما كرسه التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016، الذي نص على إشراك ممثلين عن المجتمع المدني في

[1] لالوش سميرة، المرجع السابق، ص620،621.

الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، [1] وجاء دستور 2020 لينص ولأول مرة في الدساتير الجزائرية منذ الاستقلال على إنشاء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، [2] والتي ضمت أربع مواد من المادة 200إلى المادة 203، حيث نصت المادة 200 منه" السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات مؤسسة مستقلة". وكما نصت أيضا المادة 202" تتولى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات مهمة تحضير وتنظيم وتسيير الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية وعمليات الاستفتاء والإشراف عليها". [3]

أما على المستوى القضائي فقد منح القانون للجمعيات حق اللجوء إلى القضاء للدفاع عن المصالح العامة، مثل قضايا البيئة، مما يعزز دورها الرقابي على السلطات، [4] حيث أن السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ساهمت في تدعيم قدرات المجتمع المدني والفاعلين الآخرين في مجال مكافحة الفساد حسب نص المادة 205 من التعديل الدستوري 2020. [5]

ولتعزيز مشاركة المجتمع المدني في إدارة الشأن العام لتحقيق الديمقراطية التشاركية، يجب اتخاد عدة إجراءات منها: جعل مطاله واقعية، ضمان استقلاليته، تنويع تخصصاته، تعزيز التنسيق بين مكوناته، إنشاء منابر للحوار، والنص على الديمقراطية التشاركية في التشريعات المحلية.

وفي المجمل يعد المجتمع المدني أداة رئيسية لتنظيم المجتمع ومعالجة مشكلاته الاجتماعية والبيئية، وتحقيق التنمية من خلال التعبير الحر والمسؤول عن تطلعات المواطنين والمساهمة الفعلية في الحياة العامة. [6]

---

[1] التعديل الدستوري 2016.

[2] محديد حميد، " السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في ظل دستور 2020"، مجلة السياسة العالمية، العدد02، المجلد06، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2022، ص558.

[3] التعديل الدستوري 2020.

[4] لالوش سميرة، المرجع السابق،621.

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2020، المنشور في الجريدة الرسمية، العدد 82، 15 جمادى الأولى عام 1442هـ الموافق ل 30ديسمبر 2020، المادة 205.

[6] لالوش سميرة، المرجع السابق، ص622.

المطلب الثاني: تدخل المجتمع المدني في الإصلاح السياسي

المجتمع المدني والإصلاح السياسي تربطهما علاقة تزامنية كون المجتمع المدني يمثل أحد العوامل الدافعة للقيام بالإصلاح السياسي، فلا يمكن ان يحدث اصلاح بدون وجود قوة الدفع من قبل المجتمع المدني.

ووفقا للقانون 06/12 في المواد13و39 فإن قبول النظام السياسي الجزائري بالإصلاح السياسي جاء نتيجة الضغوطات التي مارسها نسقه الداخلي والخارجي [1] وحتى تتضح أمامنا الأمور تطرقنا إلى العوامل الفاعلة في الإصلاح السياسي (الفرع الأول) ومقاربة المجتمع المدني في الإصلاح السياسي (الفرع الثاني).

[1] بعوني حميدة، "المجتمع المدني والإصلاحات السياسية في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد العاشر، جامعة البليدة، الجزائر، 2016، ص150.

الفرع الأول: العوامل الفاعلة في الإصلاح السياسي

تبني الإصلاحات السياسية من قبل الأنظمة بأي نتيجة جملة من الدوافع تتنوع بين عوامل خارجيو وداخلية والتي تدفع بالنظم إلى تبني سياسات إصلاحية على منظومتها ابتغاء اكتساب الشرعية وتجاوز الأزمات [1] الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر نتيجة انخفاض أسعار البترول وضعف الإنتاج مما أدى إلى تصاعد حركة الإضرابات والمظاهرات للمطالبة بتحسين الظروف المعيشية والخدمات، وظهور حركات اجتماعية وثقافية، كما شهد الاقتصاد انفتاحا نحو التجارة الحرة وتراجع احتكار الدولة. وساهم التأثر بالثقافة الغربية في تنمية الوعي والتنظيم، مما أدى إلى نشوء مؤسسات اجتماعية مزدهرة. أما الإصلاحات السياسية الجارية فهي انعكاس للوعي الديمقراطي ونشاط مؤسسات المجتمع المدني. [2]

أولا: العوامل الداخلية في الإصلاح السياسي

"ونعني بها المطالب التي تأخذ شكل مدخلات بالنسبة للنظام القائم الرامية إلى إحداث إصلاحات أو حتى تلك التي تتبناها نخبة داخل العلبة السوداء بتعبير العالم السياسي ايستون، حيث تعتبر أزمة المشروعية وكذا البحث عن استقرار النظام السياسي من أبرز الدوافع التي تعجل بإحداث إصلاحات سياسية من قبل النخبة الحاكم والتي يمكن أن نسميها دوافع ذاتية، وذلك لأن أهم وظيفة بالنسبة للنظام السياسي هي المحافظة على ذاته ووجوده كما يقول ويلش أن النظام السياسي يجنح إلى ما يسميه الإبقاء على الذات، إذ ينشئ مؤسسات وأعرافا من شأنها الإبقاء على وجوده وهويته، كما نجد أستاذ العلوم السياسية الأمريكي هيربرت سبيرو من خلال كتابه يقول" وظيفة النظام السياسي هي خلق الاستقرار والمرونة والكفاءة والفعالية فإذا عجز النظام عن انجاز واحدة منها أو كلها، فلن يكون نظاما و لن يحافظ على وجوده....، كما أن هناك دوافع تأتي من خارج العلبة السوداء تأخذ شكل مطالب نتيجة مجموعة من العوامل من بينها: ظاهرة الفساد بمختلف أبعاده وتجلياته والتي تجعل من أمر الإصلاح ضرورة

[1] عمر بوجلال، المرجع السابق، ص78.

[2] برير عيسى، لميري رضا، "المجتمع المدني كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية"، (مذكرة لنيل شهادة الماستر)، جامعة زيان عاشور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، ص58.

ملحة ولا محيد عنها. فالفساد كما يصفه الباحث ليكن روبرت ظاهرة تمس العالم باسره بغض النظر عن ثقافتها أو ناتجها القومي والإجمالي." [1]

ثانيا: العوامل الخارجية في الإصلاح السياسي

تتمظهر الدوافع الخارجية للإصلاحات السياسية في جملة المؤثرات التي تتنوع بين التأثير المباشر والغير المباشر وبين التأثير المرن وبين القوة والإكراه. فالتحولات التي تعرفها الساحة السياسية الدولية تلقي بضلالها على الدول التي تعرف نقصا على مستوى الأداء الديمقراطي، مما يجعل هذه الدول بين دافعين الأول داخلي تتمثل في رغبة شعوب تلك الدول بتبني أنظمتهم سياسات ترفع من المستوى الديمقراطي، والبديل الثاني قد يأخذ شكلا مرنا أو عنيفا، يتمثل في التدخل الأجنبي المباشر والغير مباشر لفرض سياسات إصلاحية معينة كما حدث ويحدث في مواطن كثيرة في هذا العالم، وكما يقول نصر عارف من خلال كتابه نظريات التنمية السياسية المعاصرة" ولما كانت الاشتراكية تفرض نفسها بالأفكار، قامت الليبرالية بفرض نفسها بالأشياء" في إشارة إلى أن لبرلة العالم هي حتمية بغض النظر عن آليات فرضها. [2]

كما أن مسألة انتشار القيم السياسية على الصعيد العالمي، المتمثلة في تبني اصلاحات سياسية تندرج ضمن قيم الديمقراطية والليبرالية، حيث أصبح هناك نظرة مفتونة بالبنية السياسية الغربية خاصة في ضل رغبة دول الجنوب بناء أنظمة سياسية كنظيرتها الغربية، إذ أصبح النمط الغربي غاية ونموذجا، وساهم الانتشار الواسع لوسائل الإعلام والاتصال في جعل العالم قرية صغيرة، مما أتاح للشعوب في الدول المختلفة مقارنة أوضاعهم مع دول أكثر تطورا، رغم قلة مواردها ودفعهم للمطالبة بإصلاحات سياسية. كما أن تصاعد دور المنظمات الفوق دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك ومجلس الأمن، جعلها تأثر بشكل كبير على سيادة الدول، من خلال فرض إصلاحات سياسية واقتصادية آليات مثل برامج التصحيح الهيكلي أو التدخل باسم حقوق الإنسان. [3]

[1] عمر بوجلال، المرجع السابق، ص78،79.

[2] عمر بوجلال، المرجع السابق ص80،81.

[3] عمر بوجلال، المرجع السابق، ص81.

الفرع الثاني: مقاربة المجتمع المدني في الإصلاح السياسي

للمجتمع المدني دور في إجراء الإصلاحات السياسية التي قام بها الرئيس وذلك بتنظيم مظاهرات من طرف مجموعة من الأحزاب المعارضة ومجموعات المجتمع المدني والنقابات العمالية المستقلة، وتم تشكيل التنسيقية الوطنية من أجل التغيير والديمقراطية التي تأسست سنة 2011 في خضم موجة الاحتجاجات التي شهدتها الجزائر تأثرا بالربيع العربي.

كما شاركت فواعل المجتمع المدني في إعداد تعديلات الدستور من خلال لجنة المشاورات حيث تتولى هذه الهيئة الاستماع للأحزاب السياسية ومختلف فواعل المجتمع المدني والشخصيات السياسية والوطنية هذا من أجل المراجعة العميقة للدستور، وفي هذا السياق طالبت الهيئة من منظمات المجتمع المدني تقديم عروض ومذكرات مكتوبة تتعلق أساسا باقتراح تعديلات تمس المنظومة الدستورية، وكذلك تكليف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بتنظيم جلسات استماع وحوار مباشرة مع مؤسسات المجتمع المدني، للحفاظ على حركيته وتعزيز علاقاته الاجتماعية فضلا عن البحث في السبل والاليات اللازمة التي سوف تجسد التوصيات المنبثقة عن الإصلاحات. [1] كذلك قامت منظمات المجتمع المدني في تأطير الحراك الشعبي الذي شهدته الجزائر في 22 فيفري 2019 من خلال مساهمتها في رفع الوعي لدى المواطنين، وتمثيل آرائهم، ممارسة الضغط على السلطة إلى جانب الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم.

المبحث الثاني: مساهمة المجتمع المدني في تجسيد الديمقراطية التشاركية

إن نجاح الديمقراطية التشاركية يتوقف على وجود مجتمع مدني قوي وفعال، فمؤسسات المجتمع المدني تلعب دورا هاما في تجسيد الديمقراطية التشاركية من خلال دور الجمعيات والاتحادات في تعبئة المواطن في تعبئة المواطن في المواعيد السياسية وحتى الاجتماعية والاقتصادية، بالمقابل تهدف الديمقراطية التشاركية في إشراك المواطن مباشرة من خلال المشاركة السياسة والأخلاقية كطرف فاعل في الحياة السياسية إذا فالعلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية هي علاقة تأثير وتأثر حيث قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين (المطلب الأول) تجليات

[1] غنو أمال، "مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التغيير السياسي في الجزائر"، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد03، المجلد35، جامعة وهران، الجزائر، 2021، ص224،225.

دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية(المطلب الثاني) التحديات التي تعيق المجتمع المدني في تجسيد الديمقراطية التشاركية. [1]

المطلب الأول: تجليات دور المجتمع المدني في تجسيد الديمقراطية التشاركية

تحيل عملية الديمقراطية التشاركية في عملية استشارة المواطنين واتخادهم القرارات والاسهام في مراقبة السياسات العمومية، او هي عملية اشتراك المواطنين في السياسات العمومية من الاستشارة والمراقبة واتخاد القرار، حيث أن هناك علاقة جدلية حقيقية بين الديمقراطية والمجتمع المدني. مؤادها أنه متى ترسخت أسس الديمقراطية تدعمت مؤسسات المجتمع المدني، ولا ممارسة ديمقراطية حقيقة بغير مجتمع مدني فاعل ونشيط، وعلى إثر هذا قمنا في هذا المطلب بالتعرف على تجليات المجتمع المدني من خلال تقسيمه إلى فرعين (الفرع الأول) المشاركة في ضمان نزاهة الانتخابات المحلية (والفرع الثاني) مشاركة المجتمع المدني في التشريع. [2]

[1] سعيدي السعيد، المرجع السابق، ص174،175.

[2] يمينة حناش، المرجع السابق، ص174،175.

الفرع الأول: المشاركة في ضمان نزاهة الانتخابات المحلية

تسهر منظمات المجتمع المدني والأفراد بالرقابة و الاشراف على سير العملية الانتخابية وحياد القائمين عليها وكشف السلبيات التي شابت إجراءها لتصحيحها أو تلافيها في المرات القادمة وكذلك الوقوف على الجوانب الإيجابية والتأكيد على صحة العملية الانتخابية وهو ما يعطي الثقة للمواطنين ويؤكد على تحقيق الديمقراطية، فيعد دور منظمات المجتمع المدني من أهم ضمانات الرقابة على نزاهة العملية الانتخابية التي تجري في المجتمع من جهة ومن جهة أخرى لتكريس احترام إرادة الشعب انطلاقا من إيمان السلطات العليا في البلدية بأهمية هذا الدور.

أنشأت هيئة مستقلة لمراقبة الانتخابات في تعديل 2016، حيث أنشأت هذه الهيئة بموجب المادة 194 من الدستور الجزائري حيث أدرجت الهيئة في التعديل الدستوري الذي أعتمد يوم 7 فبراير 2016 لتحل محل اللجنة الوطنية القضائية للإشراف على الانتخابات، على أن تمارس مهامها بدءا بالانتخابات التشريعية عام 2017. [1]

حيث تنص المادة 194" تحدث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات.

ترأس الهيئة شخصية وطنية يعينها رئيس الجمهورية، بعد استشارة الأحزاب السياسية.

للهيئة العليا لجنة دائمة، وتنشر الهيئة العليا أعضائها الآخرين فور استدعاء الهيئة الانتخابية.

تتكون الهيئة العليا بشكل متساوي من:

- قضاة يقترحهم المجلس الأعلى للقضاء، ويعينهم رئيس الجمهورية.
- وكفاءات مستقلة يتم اختيارها من ضمن المجتمع المدني يعينها رئيس الجمهورية.
- تسهر اللجنة العليا على شفافية الانتخابات الرئاسية والتشريعية منذ استدعاء الهيئة الناخبة حتى الإعلان عن النتائج المؤقتة للاقتراع. [2]

حيث كذلك يكمن دور المجتمع المدني في مراقبة نزاهة العملية الانتخابية في:

---

[1] سليماني صفية، عبد الكريم جمال، "دور المجتمع المدني في العملية الانتخابية في الجزائر على ضوء تعديل 2016"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد العاشر، جامعة الجلفة، الجزائر، 2018، ص694،697.

[2] التعديل الدستوري 2016.

- التأكد من تساوي فرص المترشحين في الدعاية، وصولا إلى إجراء انتخابات نزيهة وشفافة تعكس الإرادة الحرة للمقترعين.
- التأكد من سلامة العمليات الانتخابية بواسطة حضور اللقاءات والتجمعات الانتخابية ومعاينة المطبوعات والملصقات الدعائية.
- متابعة كيفية تعامل السلطات المشرفة على إجراء الانتخابات، هل هو تعامل محايد أم لا ضد فريق أو أكثر.
- حضور ومعاينة كيفية سير العمليات الانتخابية، ابتداء من تشكيل مكاتب التصويت واختصاصها في التاريخ والزمن المحددين لتلقي التصويت. [1]

وما أدرج من تغييرات في إطار التعديل الدستوري 2020 في المادة 200 التي نصت " السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات مؤسسة مستقلة"، وفي المادة 202 نصت على" تتولى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات مهمة تحضير وتنظيم وتسيير الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية وعمليات الاستفتاء والإشراف عليها". [2]

وجاء أيضا القانون 21-01 في المادة7 "طبقا لأحكام الدستور، تضمن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تحضير وتنظيم وتسيير والإشراف على مجموع العمليات الانتخابية والاستفتائية". [3]

الفرع الثاني: مشاركة المجتمع المدني في التشريع

لا يمكن الحديث عن مساهمة المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي، إذ لم يكن له دور في رسم السياسات العامة وإبداء رأيه وطرح انشغالاته على المؤسسات التشريعية حتى تكون النصوص القانونية معبرة عن آرائه وحاملة للحلول المناسبة لانشغالاته وطموحاته وحتى آليات وطرق مشاركته وممارسته في ضمان الشفافية على المستوى المحلي. وبالعودة إلى الدستور الجزائري والقوانين الداخلية لغرفتي البرلمان والقانون المنظم لعملهما قبل التعديل

[1] سليماني صفية، عبد الكريم جمال، المرجع السابق، ص695.

[2] التعديل الدستوري 2020.

[3] المادة 21 من القانون العضوي 21-01 المعدل والمتمم المؤرخ في 26 رجب 1442 الموافق 10 مارس 2021، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد 17، الصادرة بتاريخ 10مارس 2021.

الدستوري 2016، نلاحظ أنها لا تحتوي على أي مادة تتيح لمنظمات المجتمع المدني إمكانية المشاركة في أعمال البرلمان من خلال طرح انشغالاتها لتجسيدها في مشاريع قوانين أو المساهمة في مراقبة ومساءلة الحكومة بأي شكل من الأشكال، ورغم انعدام الإطار القانوني الملزم والمؤطر لعملية اشراك فعاليات المجتمع المدني إلا أن المؤسسة التشريعية في الجزائر استغلت صلاحياتها القانونية للاستعانة ببعض الجمعيات والاستفادة من خبرتها وممارستها الميدانية متخذة في ذلك عدة طرق أهمها:

إن النواب في غرفتي البرلمان يمكنهم الاستعانة بممثلي منظمات المجتمع المدني باعتبارهم خبراء يستشيرونهم في القضايا التي تدخل في صلب اهتماماتهم، وإن التجربة الميدانية للجمعيات بحكم ممارستها يمكن أن تقيد اللجان في أداء مهامها كما تنص المادة 38 من القانون الداخلي لمجلس الأمة على ما يلي:" يمكن للجان الدائمة في إطار ممارسة أعمالها أن تدعو أشخاصا مختصين وذوي خبرة للاستعانة بهم في أداء مهامها". مما يعني أن الاستعانة بالخبراء تكون بصفتهم الشخصية لا باعتبارهم ممثلين لتنظيمات المجتمع المدني. [1] البرلمان يعد هذه الأيام قانون تجريم الاحتلال الفرنسي للجزائر حيث أنه استعان بطريقة غير مباشرة بمخرجات بعض الملتقيات المنظمة من طرف الجمعيات، وعلى سبيل المثال الملتقى الوطني المنظم من جمعية الثقافية الوفاء– سكيكدة والموسوم ب: الاحتلال الفرنسي للجزائر" جريمة الألقاب المشينة". [2]

المطلب الثاني: التحديات التي تعيق المجتمع المدني في تجسيد الديمقراطية التشاركية

على الرغم من النصوص القانونية الصادرة عن المنظمات الدولية لتسهيل عمل المنظمات غير الحكومية، والتي من بينها قرار مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة24 /211 بشأن تهيئة بيئة آمنة مواتية للمجتمع المدني والحفاظ عليها قانونيا وممارسة، إلا أنه في بعض

[1] الأمين سويقات، "دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالتي الجزائر والمغرب"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد17، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017، ص248.

[2] أشغال الملتقى الوطني الأول الموسوم: الاحتلال الفرنسي للجزائر– جريمة الألقاب المشينة سكيكدة: الجمعية الثقافية الوفاء، 21–22 ديسمبر 2013.

الحالات سعت أحكام قانونية وإدارية محلية إلى خلق عراقيل امام المنظمات غير الحكومية، إذ توجد بعض المعوقات أمام مؤسسات المجتمع المدني التي تمنعها من لعب دور سياسي فاعل مؤثر وعلى إثر هذه الأخيرة قسمنا هذا المطلب إلى فرعين (الفرع الأول) الصعوبات التي تواجه المجتمع المدني في ترسيخ الديمقراطية التشاركية و(الفرع الثاني) آليات تجاوز التحديات التي تواجه المجتمع المدني. [1]

الفرع الأول: الصعوبات التي تواجه المجتمع المدني في ترسيخ الديمقراطية التشاركية

يواجه المجتمع المدني في الجزائر مجموعة من المشاكل والتي تشكل عائقا أمام تجسيد فاعليته في أرض الواقع من بين هذه العراقيل نذكر ما يلي:

- **صعوبات ذاتية:** والتي تتجلى في ضعف الكفاءات الإدارية، وتدني الديمقراطية داخل منظمات المجتمع المدني إذ يلاحظ تركز القيادة بيد عدد محدود من الأفراد مع توزيع غير عادل للمناصب أو إسناد بعض المشاريع المالية إلى الأقارب في ضل غياب الشفافية في كيفية تسيير الأموال. كل هذه العوامل التنظيمية تعيق قدرة المجتمع على المشاركة الفعالة، حيث تعاني منظمات المجتمع المدني من صراعات داخلية ناتجة عن تمسك القيادات بالسلطة.

- **صعوبات موضوعية:** فهي تلك التي يواجهها المجتمع المدني في الجزائر، فإن أهمها من الناحية التاريخية هي تسييس العمل المدني من خلال استراتيجية الاخضاع والاحتواء.
- **صعوبات قانونية:** رغم صدور القانون الخاص بالجمعيات وإعطاءه هامش من الحرية لتنظيمات المجتمع إلا أن هذا القانون اهتم بالجوانب الشكلية، فهو يضع بعض القيود التي تأثر على نشاط المجتمع المدني على رأسها التصريح المسبق

[1] برقوق يوسف، "التحديات التي تواجه المجتمع في تعزيز الديمقراطية"، مجلة الباحث القانوني، العدد01، المجلد01، جامعة الجيلالي اليابس، 2020، ص129،130.

بتشكيل هذه الجمعيات والمنظمات وإتقان كاهلها بالمصارف عند تكوينها لملفها الإداري.

- **أزمة المقرات:** تعتبر المقرات من ضمن لمشاكل التي يعاني منها المجتمع المدني إذ تمنح المقرات إلى الجمعيات المقربة فقط من السلطة.
- **صعوبات مالية:** يعاني المجتمع المدني في الجزائر من قيود قانونية وتسهيلات مالية مما يجعله يعتمد على التمويل التي تفضل دعم الجمعيات المتماشية مع سياستها، في حين تمنح الجمعيات الأخرى إعانات محدودة. (1)
- **فقدان الاستقلالية:** تعاني العديد من جمعيات المجتمع المدني من ضعف الاستقلالية إذ تستخدم أحيانا كأدوات لخدمة أجندات الأحزاب السياسية. رغم القيود القانونية التي تنص على الفصل بينهما، كما أن تبعيتها المالية للهيئات العمومية تجعلها عرضة مما يعيق دورها التثقيفي في تمثيل المواطنين والمشاركة في التنمية المحلية بشكل مستقل ومهني. (2)

- **معيقات وظيفية وسلوكية:**
- تفشي ظاهرة الاتكال على الدولة التي تعتبر من سلبيات النظام الاقتصادي.
- المناسباتية ونزوع المجتمع المدني للعمل المناسباتي المرتبط غالبا بالمواسم الانتخابية.
- ضعف العلاقات التعاونية فيما بين الجمعيات أين تقتصر العلاقات في حالات قليلة على العلاقات الشخصية فقط.
- الخلط بين العمل الجمعوي والسياسي. (3)

صعوبات في ضعف تكوين وتأهيل منتسبي تنظيمات المجتمع:

---

[1]زبير عبد الله، "النخبة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر"، (مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013، ص211،212،2013.

[2]اوكيل محمد، "إشكالية مشاركة المجتمع المدني في تجسيد الديمقراطية المحلية في الجزائر: الحدود والحلول؟"، مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية، العدد01، المجلد01، جامعة بجاية، الجزائر، 2017، ص107.

[3]الحاج أحمد محمد ياسين، "المجتمع المدني والجماعات المحلية بالجزائر مقاربة في الديمقراطية التشاركية"، (مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه)، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة، الجزائر، 2024، ص257.

- يعاني المجتمع المدني في الجزائر من ضعف تكوين وتأهيل أعضاءه حيث أن الواقع يظهر غالبية المنتسبين لهذه التنظيمات محدودو أو عديمو التعليم مما يضعف قدرتهم على أداء دورهم التنموي.
- حداثة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطات المحلية حيث أن العلاقات بين الجهات الرسمية والجمعيات ليست شفافة بالقدر الكافي وأن الجمعيات غير معترف بها فعليا كمحور وشريك من قبل المؤسسات الرسمية. [1]

الصعوبات التي تواجه المجتمع المدني في مواجهة الفقر:

أهم معوقات منظمات المجتمع المدني في مواجهة مشكلات العشوائيات:

- ضعف مشاركة النساء والفتيات فب العمل التطوعي لسكان المناطق العشوائية.
- عدم وجود خطط تنموية واضحة لسكان المناطق العشوائية.
- عدم مشاركة القيادات الشعبية في تلبية احتياجات سكان المناطق العشوائية.
- عدم توفر بيانات إحصائية دقيقة عن حاجات السكان في المناطق العشوائية.
- انخفاض مستوى الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني. [2]

الفرع الثاني: آليات تجاوز التحديات التي تواجه المجتمع المدني

إن مواجهة هذه التحديات تفرض على منظمات المجتمع المدني أن تحقق قدرا معقولا من الشفافية والديمقراطية الداخلية والتلاؤم مع القضايا الملحة لمجتمعاتها، وترتيب برامج عملها على أساس احتياجات الناس، والتعامل الخلاق مع المؤسسات الأهلية التقليدية، التي تشكل شبكة قوية لديها قدرات مادية كبيرة، ولها جذور عميقة في الحياة الاجتماعية والتاريخية العربية، كما يجب على هذه المنظمات أن تعظم الاستفادة من فرص التعاون مع الحكومات في مجالات

[1] عبد اللاوي عبد السلام، "المجتمع المدني وتفعيل التنمية المحلية –دراسة مقارنة لحالتي فرنسا والجزائر"، (مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه)، جامعة الجزائر03، الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولي، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2016، ص184،189.

[2] أحمد محمد الحارثي، "دور المجتمع المدني في الحد من ظاهرة الفقر في المناطق العشوائية"، المجلة العربية لنشر العلمية (Ajsp)، جامعة القصيم، العدد الرابع، 2018/10/2، ص12.

عديدة، ومنها مكافحة الفقر والبطالة وتنفيد بعض المشروعات التنموية، وتحسين حياة المهمشين من دون أن تنسى ما عليها من واجب في الضغط على هذه الحكومات من أجل تحسين شروط الحياة في مختلف المجالات والدروب. [1]

حيث تلعب منظمات المجتمع المدني دورا محوريا في تعزيز المشاركة المجتمعية والديمقراطية التشاركية وهو ما يتطلب منها الاستقلال في التسيير والابتعاد عن الاتكال على الدولة، إن الاعتماد على الامكانات الذاتية يعزز من فاعليتها ومصداقيتها، ويفتح أمامها المجال لهذه المنظمات من خلال توفير بيئة قانونية وتشريعية مرنة، تمكنها من العمل بحرية والمساهمة بفعالية في خدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة كذلك من بين الحلول لمواجهة هذه الصعوبات لابد من:

مراجعة الإطار القانوني الناظم للجمعيات تعد مسألة ضرورية لتحريرها من القيود الإدارية والمالية لما يعكس دورها الهام الذي تضطلع به في تعزيز سبل ممارسة المواطنة والمشاركة في الديمقراطية المحلية.

رفع المكانة المعيارية للجمعيات في الدستور فالجمعيات تعد الفاعل الأساسي في مكونات المجتمع المدني المختلفة وكذلك يكون المؤسس محقا بمنحه مكانة قانونية أسمى في الدستور حيث رفع الأداة التشريعية المنظمة لها من قانون عادي إلى قانون عضوي. [2]

ضرورة توسع المجال أمام الجمعيات ومنحها استقلالية كاملة في إدارة شؤونها دون تدخل مباشر من الدولة.

ضرورة إعادة النظر في القيود المفروضة على الجمعيات للحصول على الدعم المالي، يعتبر التمويل من التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني خاصة في ضل القيود الإدارية والقانونية المفروضة على حصولها على الدعم والإعانات المالية وتعد إزالة هذه القيود خطوة أساسية نحو تمكين الجمعيات من أداء أدوارها بفعالية في خدمة المجتمع وتعزيز التنمية.

[1] موقع انترنت مركز الخليج للأبحاث، عمار علي حسن، التحديات التي تواجه المجتمع المدني العربي، مجلة آراء حول الخليج، الثلاثاء 01 أيار 2007.

[2] أوكيل محمد، المرجع السابق، ص 117.

يجب على منظمات المجتمع المدني عدم الاتكال على الدولة ذلك لإعطائه ثقة في نفسه وإفصاح المجال له من أجل ظهوره وابرازه بشكل كبير.

يفترض ألا تسعى الجمعيات لتحقيق الربح الذاتي كما يجب تجنب استغلالها لتحقيق مصالح شخصية أو أغراض خاصة.

عدم الخلط بين العمل الجمعوي والسياسي.

ينبغي على الدولة أن تلتزم بالعدالة في توزيع الإعانات فلا يجوز أن تفضل الجمعيات التي تخدم مصالحها ولا أن تقدم إعانات للجمعيات الأخرى بشكل محدود.

يجب على الدولة أن تتيح للجمعيات فرصة تلقي الهبات والوصايا والدعم المالي من مصادر محلية أو أجنبية، وفقا للقوانين المنظمة وعدم التضييق عليها.

ملخص الفصل الثاني:

تناولنا في الفصل الثاني الأبعاد العملية لتدخل المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية التشاركية، حيث ركز المبحث الأول على مقاربة هذا التدخل من خلال دور المجتمع المدني في التربية والتثقيف السياسي ونشر الوعي، بالإضافة إلى استعماله قنوات المشاركة الرقابية لمتابعة الأداء العمومي. كما تناول تدخل المجتمع المدني في الإصلاح السياسي من خلال تحليل العوامل التي تمكنه من التأثير، إلى جانب عرض مقاربته في دعم الإصلاح عبر تعزيز الشفافية وتمكين المواطنين من المشاركة. أما المبحث الثاني فقد جسد الأدوار الفعلية المجتمع المدني، أبرزها ضمان نزاهة الانتخابات والمساهمة في العملية التشريعية، مع التطرق إلى التحديات التي تعيقه، كضعف الإمكانيات وتضييق الحريات، واختتم بعرض آليات التغلب على هذه العراقيل لتعزيز فعاليته في دعم الديمقراطية التشاركية.

خـاتـمـــة

خاتمــة

وفي الختام من خلال دراستنا للموضوع المتعلق بدور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية التشاركية الذي قسمناه إلى فصلين نستخلص بأن المجتمع المدني يملك مكانة وفعالية على المستوى المحلي، يعزز الديمقراطية التشاركية وحددنا آليات تفعيل دور المجتمع المدني بالديمقراطية التشاركية، علاوة على ذلك ولتبيان فاعلية المجتمع المدني، تطرقنا للصعوبات التي تواجه المجتمع المدني وقد سعت هذه الدراسة إلى تبيان كذلك آليات مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع المدني.

وفي نفس السياق بعد هذه الدراسة التي تطرقنا لها، أردنا تقديم أهم النتائج والاقتراحات لتعزيز دور المجتمع المدني في الديمقراطية التشاركية.

أولا: النتائج.

- للمجتمع المدني دورا محوريا في تفعيل الديمقراطية التشاركية وتعزيز آليات المشاركة والمواطنة.
- رغم هذا الدور، لايزال المجتمع المدني يعاني من ضعف الاستقلالية ويقع غالبا تحت سلطة الدولة وتأثيرها.
- تواجه الجمعيات والمنظمات المدنية قيود قانونية صارمة، خصوصا فيما يتعلق بتأسيسها وتمويلها.
- الدولة لا تتيح للمجتمع المدني فضاء كافيا يضمن له حرية المبادرة والتأثير.
- رغم مساهمة المجتمع المدني في دعم جهود الدولة إلى أن الأخير لا تقدر جهوده حق قدرها.
- العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني تتسمم غالبا بالنفعية، حيث يستدعى غالبا فقط عند تلاقي المصالح.
- إن تعزيز الديمقراطية التشاركية يتطلب مراجعة الأطر القانونية والمؤسساتية كما يضمن استقلال المجتمع المدني وفعاليته.

ثانيا: الاقتراحات.

- مراجعة الإطار القانوني المنظم لعمل الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، بما يضمن حرية التأسيس والتمويل والعمل دون قيود تعسفية.
- تعزيز استقلالية المجتمع المدني عن السلطة التنفيذية من خلال ضمان عدم التدخل في قراراته أو فرض وصاية مباشرة وغير مباشرة.
- إرساء شراكة حقيقة بين الدولة والمجتمع المدني، تقوم على التكامل والتعاون المستدام لا على المصالح الظرفية.
- تمكين المجتمع المدني مؤسساتيا وماليا عبر آليات شفافة، تضمن له الاستمرارية والفعالية في أداء أدوارها التنموية والرقابية.
- نشر ثقافة الديمقراطية التشاركية داخل الإدارات العمومية والمؤسسات المنتخبة، من خلال إدماج المجتمع المدني في بلورة السياسات العمومية وتنفيذها ومراقبتها.
- الاعتراف بالدور المحوري للمجتمع المدني في التنمية وحقوق الإنسان، وتثمين جهوده من خلال آليات رسمية للتشاور والتقييم.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: قائمة المصادر والمراجع

التشريعات:

أ- التشريعات الوطنية:

أ-1.الدساتير

- دستور1963 الصادر بموجب إعلان 10سبتمبر 1963، والموافق عليه في استفتاء شعبي يوم 8سبتمبر 1963، الجريدة الرسمية عدد64، سنة 1963.
- الامر رقم 76-97 المؤرخ في 30 ذي القعدة عام 1390 الموافق 22 نوفمبر 1976، يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد 94 الصادر بتاريخ 24 نوفمبر 1976.
- المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 22 رجب عام 1409 الموافق 28 فبراير 1989، يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير 1889 الجريدة الرسمية العدد 9 الصادرة بتاريخ 01 مارس 1989.
- المرسوم الرئاسي رقم 89-438 المؤرخ في 26 رجب عام 1417 الموافق 07 ديسمبر 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية العدد 76 الصادرة بتاريخ 08 ديسمبر 1996.
- القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، عدد 14، مؤرخة في 07 مارس 2016.
- المرسوم الرئاسي رقم 20-442، مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442، الموافق 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، في الجريدة الرسمية، العدد 82 الصادرة 30 ديسمبر 2020.

أ- 2. القوانين العضوية

- القانون العضوي 12-06، المؤرخ في 21 صفر 1433 الموافق 15 يناير 2012، المتعلق قانون تأسيس الجمعيات الجريدة الرسمية العدد 2، الصادر بتاريخ 15 يناير 2012.
- القانون العضوي رقم 12-04، المؤرخ في 18صفر عام 1433، الموافق 12 يناير2012، يتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة في 15 يناير2012.
- القانون العضوي 23-02، المؤرخ في 12 شوال 1444 الموافق 2 مايو2023، المتعلق بممارسة الحق النقابي، الجريدة الرسمية، العدد 29، الصادر بتاريخ 25 أبريل 2023.
- الأمر رقم 21-01، المؤرخ في 26 رجب عام 1442 الموافق 10 مارس سنة 2021، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد 17، الصادرة بتاريخ 10 مارس 2021.

2: الكتب

1- سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين، منيرة أحمد فخرو، دار الأمين للنشر والتوزيع، مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية، القاهرة. مصر.

2- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000.

3- محمد أحمد علي مفتي، "مفهوم المجتمع المدني، المجتمع المدني 2"، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، 1714-1435.

3- الأطروحات والمذكرات

أ- الأطروحات

- تكوك خيرة، الديمقراطية التشاركية كآلية لترقية أداء الجماعات الإقليمية دراسة مقارنة: الجزائر–تونس، رسالة دكتورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2024.
- عساسي ناصر، الديمقراطية التشاركية كآلية لتعزيز التنمية المحلية في الجزائر2016 –2020، رسالة دكتورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر 2022.
- فراحي محمد، الديمقراطية التشاركية كآلية لبناء الثقة بين الإدارة المحلية والمواطن في الجزائر (2020–2011) بلدية أولاد بن عبد القادر ولاية الشلف أنموذجا، رسالة دكتورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2022.
- لعشاب مريم، التجربة الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية (دراسة مقارنة)، رسالة دكتورة، تخصص القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 02 علي لونيسي، 2018.
- يمينة حناش، إشكالية تكريس الديمقراطية التشاركية في الجماعات المحلية في الجزائر، رسالة دكتورة، تخصص السلطة السياسية وحكومة محلية، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة03، الجزائر، 2020.
- خيرة العيدي، المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية كآليتين لتحقيق التنمية المحلية بالجزائر، رسالة دكتورة، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر.
- عبد الرزاق بوهلال، الديمقراطية التشاركية والحكم المحلي دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، رسالة دكتورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2023.
- زبير عبد الله، النخبة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر، رسالة دكتورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2012–2013.

الحاج أحمد محمد ياسين، المجتمع المدني والجماعات المحلية بالجزائر مقاربة في الديمقراطية التشاركية، رسالة دكتورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2024.

- عبد اللاوي عبد السلام، المجتمع المدني وتفعيل التنمية المحلية –دراسة مقارنة لحالتي فرنسا والجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2016.

ب- مذكرات الماجستير

- بركات كريم، مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان، مذكرة ماجستير، تخصص القانون الدولي حقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم التجريبية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2005.
- عمر بوجلال، الديمقراطية التشاركية في ضل الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989-4201، الواقع وآليات التفعيل، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، الجزائر.
- شريفي محمد رضا، "مؤسسات المجتمع المدني ودورها في التنمية السياسية في الجزائر ولاية سعيدة نموذجا"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، الجزائر.
- شريفي محمد رضا، "مؤسسات المجتمع المدني ودورها في التنمية السياسية في الجزائر ولاية سعيدة نموذجا"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، تخصص علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، الجزائر.

ج- مذكرات الماستر

- مبارك بلقاسم، دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2021.

- برير عيسى، لميري رضا، المجتمع المدني كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية، مذكرة ماستر، تخصص الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، 2017.

ح- المقالات العلمية

- نور الدين حاروش، تطوير علاقة البرلمان بالمجتمع المدني، البرلمان المدني؟؟، مجلة المفكر، العدد10، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- يمينة حناش، "دور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية"، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11، العدد2، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2019.
- محمد أحمد علي مفتي، مفهوم المجتمع المدني، المجتمع المدني 2، مجلة البيان، الرياض، السعودية، 1435/1714.
- سعيدي السعيد، "دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية، مجلة المفكر، المجلد 16، العدد2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 2، 2021.
- حليفة محمد، "مدى مساهمة المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر" مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد01، جامعة الجزائر (1)، الجزائر، 2022.
- ليندة نصيب، المجتمع المدني الواقع والتحديات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد15، جامعة عنابة، الجزائر، 2006.
- لالوش سميرة، المجتمع المدني ودوره في تعزيز الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السادس، العدد الأول، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2022.
- محمد مجدان، مساهمة المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر (2012-2021): بين الفاعلية والضعف، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد12، العدد17، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2021.

- محمد مجدان، المجتمع المدني في الجزائر وعملية التحول الديمقراطي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد7، العدد03، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2022.
- ناوي إكرام، تقييم الديمقراطية التشاركية في دول المغرب العربي تونس، المغرب، الجزائر لتعزيز التنمية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد11، العدد01، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2020.
- بالجيلالي خالد، بالجيلالي محمد، مقاربة الديمقراطية التشاركية لتجسيد التنمية المحلية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد4، العدد2، جامعة ابن خلدون، الجزائر،2019.
- عريبي بن شرقي طارق، شاشوا نور الدين، مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد09، العدد01، جامعة تيارت، الجزائر، 2023.
- بعوني حميدة، المجتمع المدني والإصلاحات السياسية في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 10، جامعة البليدة، 2016.
- غنو أمال، مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التغيير السياسي في الجزائر، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد35، العدد03، جامعة وهران، الجزائر، العدد03، 2021.
- الأمين سويقات، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالتي الجزائر والمغرب، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد17، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017.
- برقوق يوسف، التحديات التي تواجه المجتمع في تعزيز الديمقراطية، مجلة الباحث القانوني، المجلد01، العدد01، جامعة الجيلالي اليابس، الجزائر،2020.
- اوكيل محمد، إشكالية مشاركة المجتمع المدني في تجسيد الديمقراطية المحلية في الجزائر: الحدود والحلول؟، مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية، المجلد 01، العدد01، جامعة بجاية، الجزائر، 2017.

- أحمد محمد الحارثي، دور المجتمع المدني في الحد من ظاهرة الفقر في المناطق العشوائية، المجلة العربية لنشر العلمية (Ajsp)، العدد 04، جامعة القصيم، السعودية، 2018.
- سليماني صفية، عبد الكريم جمال، دور المجتمع المدني في العملية الانتخابية في الجزائر على ضوء تعديل 2016، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 10، جامعة الجلفة، الجزائر،2018.
- علاء الدين قليل، "المجتمع المدني في التعديل الدستوري 2020 بين الموجود والمنشود المشاركة في صنع القرار وتطبيقه نموذجا"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 14، العدد02، جامعة 20 أوت1955، سكيكدة، الجزائر، 2022.

خ- المحاضرات:

- مخلوفي خضرة، محاضرات في مقياس مؤسسات المجتمع المدني لحماية حقوق الإنسان، دكتوراه، علوم سياسية كلية الحقوق، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر.

د- المواقع الالكترونية:

- مفهوم الديمقراطية وأنواعها، متوفر على الرابط التالي: www.siironline.org<alabawab<akh...

- موقع انترنت مركز الخليج للأبحاث، عمار علي حسن، التحديات التي تواجه المجتمع المدني العربي، مجلة آراء حول الخليج، الثلاثاء01 أيار 2007.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمــة 1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني 5

المبحث الأول: ماهية المجتمع المدني 6

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني وتطوره 6

الفرع الأول: مفهوم المجتمع المدني..... 6

البند الأول: تعريف المجتمع المدني 6

البند الثاني: خصائص المجتمع المدني 9

الفرع الثاني: التطور الدستوري للمجتمع المدني في الجزائر 10

البند الأول: التطور الدستوري قبل 1996..... 10

أولا: دستور 1963 10

ثانيا: دستور 1976 10

ثالثا: دستور 1989 11

البند الثاني: التطور الدستوري بعد 1996 11

أولا: دستور 1996 11

ثانيا: التعديل الدستوري سنة 2016 12

التعديل الدستوري لعام 2020 12

المطلب الثاني: تشكل المجتمع المدني 14

الفرع الأول: الجمعيات والأحزاب السياسية 14

البند الأول: الجمعيات 14

البند الثاني: الأحزاب السياسية..... 15
الفرع الثاني: النقابات والمنظمات 15
البند الأول: النقابات 15
البند الثاني: المنظمات 16
المبحث الثاني: الديمقراطية التشاركية دراسة في المفهوم 16
المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية..... 17
الفرع الأول: تعريف ونشأة الديمقراطية التشاركية 18
البند الأول: تعريف الديمقراطية التشاركية 18
البند الثاني: نشأة الديمقراطية التشاركية 19
الفرع الثاني: أسس وآليات الديمقراطية التشاركية..... 19
البند الأول: أسس الديمقراطية التشاركية..... 20
أولا: النقاش العام المفتوح..... 20
ثانيا: التوافق العام بين مكونات المجتمع المحلي 21
البند الثاني: آليات الديمقراطية التشاركية 22
المطلب الثاني: فواعل الديمقراطية التشاركية في الجزائر ومبرراتها 23
الفرع الأول: فواعل الديمقراطية التشاركية في الجزائر 25
البند الأول: الدولة والمواطن 25
أولا: الدولة..... 25
ثانيا: المواطن..... 26
البند الثاني: المجتمع المدني والقطاع الخاص 27

المجتمع المدني 27
القطاع الخاص: 28
الفرع الثاني: مبررات ظهور الديمقراطية التشاركية 29
البند الأول: أزمة الديمقراطية التمثيلية..... 29
البند الثاني: أزمة المشاركة السياسية:..... 31
خلاصة الفصل الأول 33
الفصل الثاني: مقاربات تأثير المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية..... 34
المبحث الأول: مقاربة تدخل المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية 35
المطلب الأول: تدخل المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية التشاركية 35
الفرع الأول: التربية والتثقيف 36
الفرع الثاني: قنوات المشاركة الرقابية 36
المطلب الثاني: تدخل المجتمع المدني في الإصلاح السياسي 38
الفرع الأول: العوامل الفاعلة في الإصلاح السياسي 39
أولا: العوامل الداخلية في الإصلاح السياسي 39
ثانيا: العوامل الخارجية في الإصلاح السياسي 40
الفرع الثاني: مقاربة المجتمع المدني في الإصلاح السياسي..... 41
المبحث الثاني: مساهمة المجتمع المدني في تجسيد الديمقراطية التشاركية..... 41
المطلب الأول: تجليات دور المجتمع المدني في تجسيد الديمقراطية التشاركية 42
الفرع الأول: المشاركة في ضمان نزاهة الانتخابات المحلية 43
الفرع الثاني: مشاركة المجتمع المدني في التشريع 44

المطلب الثاني: التحديات التي تعيق المجتمع المدني في تجسيد الديمقراطية..... 45
الفرع الأول: الصعوبات التي تواجه المجتمع المدني في ترسيخ الديمقراطية..... 46
الصعوبات التي تواجه المجتمع المدني في مواجهة الفقر: 48
الفرع الثاني: آليات تجاوز التحديات التي تواجه المجتمع المدني 48
ملخص الفصل الثاني: 51
خاتمـة..... 53
قائمة المصادر والمراجع..... 56